

Distr.: General  
18 October 2023  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الخامسة والأربعون  
22 كانون الثاني/يناير - 2 شباط/فبراير 2024

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5  
و21/16\*

مالطة

\* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً - مقدمة

- 1- لا تزال مالطة ملتزمة التزاماً تاماً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وترحب بالاستعراض الدوري الشامل الرابع لسجلها في مجال حقوق الإنسان.
- 2- وحقوق الإنسان مكرسة على أعلى مستوى في تشريعات مالطة. ويتضمن دستور مالطة التزاماً راسخاً بحقوق الإنسان، وحماية الحريات الفردية الأساسية على النحو المبين في الفصل الأول (المادة 1) من الدستور وفي الفصل الرابع المعنون "الحقوق والحريات الفردية الأساسية". وتعكس هذه الأحكام تقاني مالطة في التمسك بمبادئ المساواة والكرامة والعدالة.
- 3- ولدى مالطة دعوة مفتوحة دائمة للإجراءات الخاصة. وقد قام الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات بالزيارة الأخيرة في حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2023.
- 4- وجرى آخر استعراض دوري شامل لمالطة في عام 2018. ومنذ ذلك الحين، حدثت تطورات هامة. ومن خلال هذه العملية، قامت مالطة بتقييم تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لمالطة وتمكنت من تحديد المجالات التي سُجل فيها تقدم والمجالات الجارية فيها العمل وتلك التي تحتاج إلى مزيد من العمل.
- 5- ويجب قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير منتصف المدة الطوعي للاستعراض الدوري الشامل لمالطة المقدم في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

## ثانياً - المنهجية والتشاور بشأن تجميع التقرير الوطني

- 6- لقد أعدت هذا التقرير وزارة الشؤون الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة، بالتشاور الوثيق مع عدة وزارات تنفيذية، وهي وزارة الداخلية والأمن والإصلاح والمساواة؛ ووزارة العدل؛ ووزارة التعليم والرياضة والشباب والبحث والابتكار؛ ووزارة المالية والعمل؛ ووزارة الشبيخوخة النشطة؛ ووزارة الإدماج والمنظمات الطوعية وحقوق المستهلك؛ ووزارة السياسات الاجتماعية وحقوق الطفل؛ ووزارة الصحة؛ وكذلك إدارة العلاقات الصناعية التابعة لمكتب رئيس الوزراء. وقدمت كل وزارة سرداً للتقدم المحرز بشأن التوصيات حتى آب/أغسطس 2023.
- 7- وتشاورت مالطة مع المجتمع المدني ومكتب أمين المظالم أثناء تجميع هذا التقرير.

## ثالثاً - المعايير الدولية (التوصيات 110-8 و 111-1 و 111-7 و 111-13 و 111-2-3 و 111-9-10)

- 8- في عام 2019، صدقت مالطة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

## رابعاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: التطورات والإنجازات والتحديات منذ الدورة السابقة

### ألف - الإطار التشريعي

#### المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيات 110-2 إلى 110-15)

- 9- تم عرض مشروع قانون إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في مالطة في البرلمان، لكن بسبب الانتخابات العامة في عام 2022، تم حل البرلمان قبل اعتماده ليصبح قانوناً. وفي غضون ذلك،

اقترحت المفوضية الأوروبية توجيهين يحددان معايير دنيا ملزمة لهيئات المساواة. ويجري استعراض مشروع القانون الوطني في ضوء هذه المقترحات لضمان الامتثال لها بمجرد اعتمادها على مستوى الاتحاد الأوروبي قبل إعادة تقديمه إلى البرلمان. وستشمل العملية التشريعية أيضاً مشاوره عامة.

#### أمين المظالم

10- يعالج مكتب أمين المظالم عدة شكاوى لها بعد يتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما الشكاوى المقدمة من الأشخاص الذين يلتمسون الحماية الدولية أو يُمنحونها، وكذلك من مواطني بلدان ثالثة (من خارج الاتحاد الأوروبي) والأشخاص المحتجزين (سواء رهن الحبس الاحتياطي أو بعد الإدانة) في إصلاحية كورادينو. وتشمل القضايا التي أثرت التأخيرات البيروقراطية من قبل هيئة "هوية مالطة"<sup>(1)</sup>، مشاكل في تسجيل الأطفال للالتحاق بالمدارس (الحق في التعليم) وقضايا تتعلق بظروف السجن العامة.

11- وشارك المكتب بنشاط في تعزيز الحاجة إلى مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في مالطة وساهم بشكل مباشر في مشروع القانون رقم 97 لعام 2019 من خلال تسليط الضوء أيضاً على أن المؤسسة المقترحة يجب أن تكون أكثر استقلالية عن السلطة التنفيذية.

### الحوكمة الرشيدة (التوصيات 36-110 و 18-111 و 37-110 و 34-110)

#### مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

12- عززت مالطة قدرتها على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى وضعها تحت قائمة الولايات القضائية الخاضعة للمراقبة المعززة في حزيران/يونيه 2021 (حتى حزيران/يونيه 2022)، لاحظت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال<sup>(2)</sup> ("فرقة العمل") أن مالطة عززت فعالية نظامها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للوفاء بالالتزامات الواردة في خطة عملها فيما يتعلق بأوجه القصور الاستراتيجية التي حددها فرقة العمل في حزيران/يونيه 2021. وبالتالي لم تعد مالطة خاضعة لعملية الرصد المتزايدة التي تقوم بها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال.

13- ومنذ عام 2017، ارتفع عدد العاملين في وحدة تحليل الاستخبارات المالية<sup>(3)</sup> من 35 إلى 139 عاملاً (نيسان/أبريل 2023) وهناك خطط لزيادة القوة العاملة إلى 253 عاملاً بحلول نهاية عام 2026، بما في ذلك استثمار مبلغ قدره 87,6 مليون يورو.

14- وتعتمد استراتيجية فرقة العمل المذكورة لمدة 4 سنوات (تغطي الفترة 2023-2026)، التي تم إطلاقها في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، على 6 ركائز<sup>(4)</sup>. في السنوات الأخيرة، انقسم قسم الإشراف والإنفاذ السابق داخل وحدة تحليل الاستخبارات المالية إلى قسمين منفصلين. وتم إنشاء فريق لتقييم المخاطر داخل قسم الإشراف لتنسيق عملية تقييم المخاطر للأشخاص التابعين (الكيانات التي تقوم بأنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب ("الكيانات الملزمة")) بشكل أكثر كفاءة. ويتم تنفيذ عملية تقييم المخاطر هذه من خلال حل تكنولوجيا المعلومات المخصصة حسب الطلب المسماة "منصة الامتثال والإشراف لتقييم المخاطر"<sup>(5)</sup>، التي تتلقى، في جملة أمور، على أساس سنوي استبيان تقييم المخاطر<sup>(6)</sup>، من جميع الأشخاص التابعين المعنيين.

15- وكثف قسم الإنفاذ جهوده في اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الكيانات التي يثبت انتهاكها للالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في عام 2022، فرضت فرقة العمل عقوبات إدارية بلغ مجموعها 3 355 443 يورو على 180 شخصاً تابعاً وفرضت 23 توجيهاً و 89 توبيخاً كتابياً.

بين 1 كانون الثاني/يناير و 14 نيسان/أبريل 2023، فرضت فرقة العمل ما مجموعه 1 587 912 يورو كعقوبات إدارية على 50 شخصاً تابعاً، و 8 توجيهات أخرى وتوبيخين كتابيين.

16- وواصلت وحدة تحليل الاستخبارات المالية التركيز على تحديد ومعالجة الاحتياجات الإرشادية للكيانات الملزمة، وفي عام 2022 أصدرت 7 وثائق إرشادية بشأن التقيد بالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن إصدار وثيقة أخرى في عام 2023. وفي عام 2022، نشرت وحدة تحليل الاستخبارات المالية الجزء الثاني من الإجراءات التنفيذية للمحاسبين ومراجعي الحسابات، الذي يشرح كيف يُنظر من المحاسبين ومراجعي الحسابات التقيد بالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

17- وحتى نيسان/أبريل 2023، تلقت وحدة تحليل الاستخبارات المالية 2 620 تقريراً عن الصفقات المشبوهة/الأنشطة المشبوهة<sup>(7)</sup> من الأشخاص التابعين وهيئات الإشراف والسلطات المختصة الأخرى.

18- وكجزء من نقل توجيه الاتحاد الأوروبي الخامس لمكافحة غسل الأموال، كانت وحدة تحليل الاستخبارات المالية مسؤولة أيضاً عن إنشاء وإدارة سجل الحسابات المصرفية وحسابات المدفوعات المركزي. حتى الآن، تم إجراء أكثر من 42 000 عملية بحث على السجل من قبل 48 مستخدماً معيناً من سلطات مختصة.

19- وفي عام 2021، أنشأت فرقة العمل المذكورة قسماً لتقييم النقد، مسؤولاً عن مراقبة وضمان الامتثال للوائح استخدام القيود النقدية باستخدام مصادر مختلفة لتحديد الصفقات التي تنطوي على مخاطر أعلى بشكل استباقي لمزيد من التحقيق. كما تم تنظيم حملات تقييفية / توعوية للجمهور، وخاصة للتجار المتأثرين بشكل مباشر بالقيود<sup>(8)</sup>.

20- وتم إدخال تحسينات على تطبيق برمجيات غسل الأموال المعروفة بالمختصر goAML<sup>(9)</sup> مع إدخال تحسينات إضافية مخطط لها لعام 2024. وأدخلت إجراءات أمنية إضافية لضمان سرية شبكة وحدة تحليل الاستخبارات المالية أيضاً مع نظيراتها الدولية. وحدة الاستخبارات المالية، بالتنسيق مع الوكالة المالطية لتكنولوجيا المعلومات<sup>(10)</sup>، وأقامت المفوضية الأوروبية روابط خاصة آمنة جديدة مع المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لزيادة التخفيف من مخاطر الهجمات الإلكترونية.

21- وقد تطّلب إدخال سجل الحسابات المركزي<sup>(11)</sup> استثماراً تقنياً، وأجريت تغييرات عديدة لتمكين إلحاق المستعملين بقسم القيود النقدية التابع لوحدة تحليل الاستخبارات المالية. وأتيح تقرير تقديم الاستثناءات للكيانات المبلغة لتسريع عملية تقديم الملفات. وأخيراً، تم تطوير العديد من المحفزات الجديدة لإنشاء إشعارات بالبريد الإلكتروني لإبلاغ الكيانات المبلغة بحالة ملفات الإرسال الخاصة بها.

22- وحتى الآن، ليس لدى مالطة أي مشاكل عالقة مع نقل توجيهات الاتحاد الأوروبي لمكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب وغيرها من التوجيهات الإضافية<sup>(12)</sup>. وفي عام 2020، عدلت مالطة لوائحها المتعلقة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمعالجة أوجه القصور في الامتثال التقني التي حددها مقيمو لجنة الخبراء المعنية بتقييم الامتثال للمبادئ الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب<sup>(13)</sup>، خلال جولة التقييم المتبادل الخامسة. وفي نيسان/أبريل 2021، أعادت لجنة الخبراء المعنية بتقييم الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مالطة تصنيف/امتثال مالطة التقني لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وهكذا، حققت مالطة تصنيفاً ممتازاً أو ممتازاً إلى حد كبير لجميع التوصيات. وبذلك أصبحت مالطة أحد البلدين المشمولين بقانون لجنة الخبراء بوصفها الهيئة الإقليمية الشبيهة بفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التي لم تصنف أي من توصياتها التقنية على أنها ممثلة جزئياً<sup>(14)</sup>.

23- وأقام مكتب المدعي العام 71 محاكمة جنائية مالية بين تشرين الأول/أكتوبر 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2022 حيث تمثلت التهمة في تهمة غسل الأموال القائمة بذاتها (18) أو غسل الأموال

المصحوب بجريمة أصلية (53). ويتعلق البعض من القضايا البالغ عددها 71 قضية أيضاً بالفساد في القطاع الخاص، ومحاولة الرشوة، ومحاولة الفساد والتهرب الضريبي، وإساءة استخدام الحاسوب والربا كجرائم أصلية. خلال عام 2022 وحده، حصل مكتب المدعي العام على 11 إدانة تتعلق بمحاكمات جرائم مالية. ويجري أيضاً البت في القضايا في فترة أقصر.

#### قانون المبلغين عن المخالفات

24- تم تعديل قانون حماية المبلغين عن المخالفات (CAP 527) ليتماشى مع توجيه الاتحاد الأوروبي 1937/2019 بشأن حماية الأشخاص الذين يبلغون عن انتهاكات قانون الاتحاد. وأدخلت تغييرات جوهرية عديدة من أجل ضمان حماية أوسع:

- تمتد الحماية لتشمل "الميسرين"/الأشخاص الذين يساعدون المبلغين عن المخالفات في الاتصال بقنوات الإبلاغ الداخلية للتبليغ عن المخالفات؛
- يشمل تعريف "العامل" الآن أيضاً حملة الأسهم/الأشخاص الذين تربطهم علاقة تعاقدية سابقة مع صاحب العمل؛
- المخالفات التي يمكن الإبلاغ عنها تدرج تحت فئات محددة<sup>(15)</sup>؛
- يشمل تعريف الانتقام عدداً من الإجراءات التي تتراوح بين الفصل من العمل والإحالات غير العادلة، والإقالة التعسفية؛
- يوضح "السياق المتعلق بالعمل" أنه يمكن ذكر الأنشطة السابقة والحالية في الكشف؛
- سيكون حفظ السجلات التزاماً إضافياً على عاتق جميع أصحاب العمل في القطاعين الخاص/العام. يجب تخزين التقارير لمدة لا تزيد على اللازم ومتناسبة وفقاً للمتطلبات التي يفرضها هذا التوجيه، أو المتطلبات الأخرى مثل اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي؛
- الإفصاح العام<sup>(16)</sup> فئة جديدة من التقارير، مما يعني أنه يمكن للشخص المبلغ التخلي عن المرحلتين الأوليين من الإبلاغ لتقديم إفصاح عام، إذا كان هناك خطر انتقام من الإفصاح الخارجي، أو خطر داهم/واضح على المصلحة العامة.

#### التطورات الأخرى

25- اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2022<sup>(17)</sup>، تسلّم المدعي العام من الشرطة التنفيذية اختصاص قرار الملاحقة القضائية لجملة أمور منها الجرائم التالية: تزوير السندات الحكومية، والبقاء، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والتجويرات، والحرق العمد، والاستيراد غير المشروع للنفايات المشعة. وبالإضافة إلى ذلك، تم أيضاً تعزيز مكتب المدعي العام بموظفين إضافيين.

## باء - الحق في الحياة والحرية والأمان

مكافحة العنف العائلي والجنسي والجنساني (التوصيات 111-32-34 و 110-76-79 و 110-80-81)

#### العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس

26- في عام 2018، تم نقل الالتزامات القانونية المنصوص عليها في اتفاقية اسطنبول بالكامل إلى القانون المالطي، من خلال تعديل التشريعات الحالية، وإدخال قانون العنف القائم على نوع الجنس والعنف العائلي<sup>(18)</sup>.

وقد وسع هذا القانون نطاق اختصاص والتزامات اللجنة السابقة المعنية بالعنف، التي أصبحت الآن اللجنة المعنية بالعنف القائم على نوع الجنس والعنف العائلي.

27- ويشير القانون صراحة إلى اتفاقية اسطنبول كأساس له. وتقر خطة العمل الوطنية بشأن العنف القائم على نوع الجنس والعنف العائلي بالصلة بين عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة.

28- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أتمت اللجنة المذكورة أعلاه دراسة حول نقشي ظاهرة الأطفال الذين يشهدون العنف في مالطة، والذين يُطلب منهم الإبلاغ عن تجارب الطفولة المحتملة في المعاناة من الاعتداء/سوء المعاملة، بما في ذلك مشاهدة عنف الشريك الحميم والعنف الأسري.

29- وفي عام 2022، بدأت اللجنة في صياغة الاستراتيجية الوطنية الثالثة التي تغطي إطاراً زمنياً مدته 5 سنوات. ويسعى ذلك إلى معالجة توصيات فريق الخبراء المعني بمكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي من خلال نهج أكثر شمولاً، فضلاً عن سائر المبادرات التي أوصى بها أصحاب المصلحة. كما استشيرت المنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

30- وتتعاون اللجنة المذكورة مع وزارة التعليم والرياضة والشباب والبحث في تنفيذ برنامج قائم على الأدلة لمنع العنف في اللقاءات الغرامية يسمى برنامج "اللقاءات الغرامية" ويجري تجريب ذلك مع طلاب الصف العاشر في أربع مدارس حكومية ثانوية. والهدف هو تقييم فعالية اللقاءات الآمنة في تغيير مواقف ومعتقدات الطلاب تجاه إساءة استخدام اللقاءات وجمع التعليقات من المدربين. ويجري حالياً تحليل البيانات التي تم تجميعها.

31- وأضاف القانون العاشر لعام 2022 المادة 211-ألف إلى العنوان الفرعي للقتل العمد في القانون الجنائي. ولا تتضمن هذه المادة، التي توصف بأنها "قتل الإناث"، قتل الإناث كجريمة منفصلة، ولكنها تلزم المحكمة، عند النطق بالحكم، بأن تولي الاعتبار الواجب لما إذا كان الشخص المدان بالقتل العمد أو محاولة القتل العمد لأنثى ينبغي أن يُستبعد من التمتع بأي تسامح في العقوبة. والمادة 211-ألف هي جهد لزيادة إمكانية تسليط أقصى درجة من المساءلة على مرتكبي جرائم قتل الإناث من خلال الحكم بالسجن مدى الحياة، ومعاقبة العنف القائم على نوع الجنس بشكل أشد.

### العنف العائلي

32- في أيار/مايو 2023، اعتمدت مالطة مشروع قانون منع العنف العائلي الذي يتضمن تدبيراً وقائياً جديداً يمكن الأشخاص المعرضين للخطر من اتخاذ قرارات مستتيرة بشأن سلامتهم الشخصية وعلاقاتهم. لأول مرة، يمكن للشخص التحقق مما إذا كان شريكه قد أدين بارتكاب عنف منزلي. ولدى وكالة دعم الضحايا العديد من المعايير التي يجب الوفاء بها قبل تقديم المعلومات، لضمان الاحترام الكامل لحماية البيانات.

33- وتقوم قوات الشرطة المالطية حالياً بإنشاء مركزين إقليميين للتصدي للعنف العائلي. وستقام هذه المراكز في المناطق الجنوبية والشمالية من مالطة، بهدف تقديم خدمات أفضل لضحايا العنف العائلي في بيئة مضيافة أكثر. ويجري تعزيز التدريب من خلال "البرنامج التدريبي" لتقديم "التعاون الكامل": "عدم التسامح مطلقاً مع العنف". ويجري التنسيق الوثيق مع اللجنة لتنظيم تدريب سنوي متعدد الوكالات بشأن مواضيع محددة ذات صلة مثل التعامل مع الأطفال، سواء كضحايا أو كجناة، وقضية النفور من الآباء.

34- وكجزء من استراتيجية وخطة عمل العنف القائم على نوع الجنس والعنف العائلي، ينسق اجتماع تقييم المخاطر المشترك بين الوكالات<sup>(19)</sup> (اجتماع تقييم المخاطر المتعدد الوكالات) استخبارات وعمليات مختلف الكيانات التي تعمل مباشرة مع ضحايا العنف العائلي وأطفالهم.

## التدريب والتوعية

35- تعمل اللجنة على زيادة الوعي بالعنف القائم على نوع الجنس والعنف العائلي كجزء من عملها في مجال الوقاية. وفي عام 2022، نفذت اللجنة حملات توعية، تناول بعضها العنصر المتعدد الجوانب للعنف القائم على نوع الجنس والعنف العائلي. وشمل ذلك أيضاً إشراك الرجال والفتيان في منع العنف، وأهمية الموافقة، ونهج المتفرج النشط مع توفير مزيد من المعلومات عن الخدمات المتاحة لضحايا. في كل عام، تنسق اللجنة حملة التوعية الدولية لمدة 16 يوماً من النشاط على المستوى الوطني من خلال دعوة جميع أصحاب المصلحة للتعاون في مبادرات لزيادة الوعي بشأن العنف القائم على نوع الجنس والعنف العائلي.

36- وفي أيار/مايو 2023، نظمت اللجنة حلقة دراسية حول العنف القائم على نوع الجنس والعنف العائلي لأعضاء السلطة القضائية وقدمت تدريباً للصحفيين في مجال الإبلاغ الأخلاقي عن حالات العنف العائلي لمنع الإيذاء الثانوي. وتقدم أكاديمية القوات النظامية دورة تدريبية أثناء الخدمة لرقباء وضباط الشرطة تركز أيضاً على منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. واعتباراً من نيسان/أبريل 2023، تلقى 627 مسؤولاً من قوات الشرطة المالطية هذا التدريب.

37- وفي عام 2023، ركزت جلسة للجنة الوطنية لتعزيز المساواة للاحتفال باليوم العالمي للمرأة على التحرش الجنسي. وقدمت معلومات عن الحقوق والمسؤوليات بموجب التشريعات المالطية، وأبرزت حلقة نقاش التحديات ذات الصلة، وحقوق وواجبات أصحاب العمل والعمال، وتعزيز بيئات العمل الأكثر أماناً.

## تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

38- في عام 2022، شرعت مديرية حقوق الإنسان في عدة حملات. وتعاونت وحدة تعميم مراعاة المنظور الجنساني<sup>(20)</sup> مع اللجنة ورابطة النساء المهاجرات في مالطة في اليوم العالمي لعدم التسامح مطلقاً مع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ونشرت المعلومات بمختلف اللغات الرئيسية السائدة بين المهاجرين في المراكز التي تستضيف المهاجرين للتوعية بهذه المسألة.

39- وفي عام 2022، نظم مكتب الاتصال الصحي للمهاجرين جلستين حول تشويه الأعضاء التناسلية للإناث للمهنيين الصحيين. ومن المقرر أيضاً تدريب معلمي المركز والسلطة القضائية فيما يتصل بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويقدم مكتب الاتصال الصحي للمهاجرين، بالتعاون مع استشاريي طب الأطفال، شهادات طبية للفتيات اللاتي يتم فحصهن للكشف عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، لمنع عودتهن إلى البلدان التي ينتشر فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

## الاتجار بالأشخاص (التوصيات 110-56-110-68)

40- تتولى مديرية حقوق الإنسان مسؤولية التنسيق العام للجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، وهي بصدد إطلاق عدة تدابير، بما في ذلك زيادة الوعي. ونفذت خطة العمل الوطنية الرابعة لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2022-2023.

41- وتغطي الميزانية المخصصة لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومساعدة ضحايا الاستغلال حملة وطنية لتوعية الجمهور وبرنامجاً لضحايا البغاء. وخدمات الرعاية الاجتماعية في مالطة لديها بيت آمن لضحايا الاتجار بالأشخاص تديره الوكالة الوطنية لتوفير الخدمات للأطفال والأسر<sup>(21)</sup>. كما تساعد هيئة الإسكان الضحايا من خلال إعانات الإيجار بخصوص ترتيبات الإيجار الخاص وغيرها من أشكال المساعدة حسب الاقتضاء.

42- وأشركت المفوضية الأوروبية مجلس أوروبا في تقديم خبرته في تنفيذ مشروع مشترك بعنوان "دعم مالطة في تصميم وتنفيذ استراتيجية جديدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص (2022-2024)"، تم إطلاقه في كانون الأول/ديسمبر 2022. ويركز المشروع المشترك على تعزيز تحديد هوية جميع الضحايا، بمن فيهم الأطفال، وحمايتهم بشكل أفضل بمجرد التعرف عليهم، وضمان وصولهم إلى العدالة. للمشروع الأهداف التالية:

- تطوير أدوات أكثر فعالية لتحديد الضحايا المحتملين للاتجار بالبشر وتسهيل تقديم الدعم المهني؛
- تعزيز ذراعي التحقيق والقضاء ضد مرتكبي الاتجار بالأشخاص وضمان إدانة المتاجرين في فترة زمنية أقصر؛
- إنشاء آليات وقائية وإدخال لوائح تهدف إلى حماية مصالح الأشخاص الضعفاء الذين يواجهون مخاطر فيما يتصل بالاتجار بالأشخاص.

43- وأصدر الخبراء المستقلون التابعون لمجلس أوروبا تقريرين بعنوان "تقرير تقييم التحقيقات والملاحظات القضائية مع تحليل الاحتياجات ومشروع تدابير التحسين الموصى بها" و"تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المقترح للعوامل التنظيمية للحكومة المالطية والأدوات الحالية للتصدي للاتجار بالبشر". ونظمت حلقات عمل عبر الإنترنت لمناقشة نواتج المشروع فيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية المقبلة لمكافحة الاتجار. خلال شهري آذار/مارس وحزيران/يونيه 2023، قدم خبراء المشروع نسخاً محدثة من تقارير التقييم حول الركائز الاستراتيجية الثلاث "الوقاية" و"الحماية" و"المقاضاة والتحقيقات" والتي ستكون بمثابة وثائق عمل لمجموعات العمل المستقبلية.

44- وتم إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام 2022 مع نقاط اتصال من جميع الوزارات لتحديد وتنفيذ إجراءات قابلة للقياس ضمن إطار اختصاصها والتعاون بشأن التحديات المشتركة. وتهدف اللجنة إلى استكشاف السبل التي يمكن بها للوزارات/الإدارات تحسين تنسيقها في مجال الاتجار بالأشخاص، وستكون أيضاً بمثابة أداة أساسية لجهود مالطة الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتنسيق والإبلاغ والرصد بموجب الإطارين الأوروبي والدولي. وتم إنشاء فريق عامل تقني معني بالعدالة الجنائية والتعديلات التشريعية في حزيران/يونيه 2023 يتألف من أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات<sup>(22)</sup> وموظفين قانونيين من وزارة الصحة والحقوق الاجتماعية ووزارة العدل والمساواة بين الجنسين ووزارة التجارة والصناعة لمعالجة التعديلات التشريعية اللازمة لتنفيذاً لتوصيات فريق خبراء مجلس أوروبا المعني بالاتجار بالأشخاص المتعلقة بالتزام مالطة بمكافحة الاتجار بالأشخاص.

45- وينص القانون الجنائي على تدابير عقابية ضد الأفراد/الشركات ممن يشارك في الاتجار بالأشخاص، مما يحمي من الفساد المؤسسي. وتتخذ الترتيبات اللازمة للحالات التي يستفيد فيها الأفراد/الشركات عن علم من الخدمات التي يقدمها ضحايا الاتجار بالأشخاص. ويحدد التعميمان المتعلقان بالعقود، رقم 2023/04 ورقم 2023/05<sup>(23)</sup> الحد الأدنى للمبلغ بالساعة المدفوع للمقاول في حالة وجود عدد من الخدمات<sup>(24)</sup>. وقد أدخلت المعدلات الأساسية المنصوص عليها في محاولة للتخفيف من ظروف العمل غير المستقرة بالنسبة لموظفي المقاولين المعيّنين بعقود عمومية.

46- وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من عملية الأهلية من خلال وثيقة أوروبية موحدة متكاملة للشراء العام<sup>(25)</sup>، يلتزم المشغل الاقتصادي بواجب "التأكيد" (أو خلاف ذلك) أنه أو أي شخص عضو في هيئته الإدارية/التنظيمية/الإشرافية أو لديه صلاحيات التمثيل/القرار/الإشراف، لم يكن موضوع إدانة بحكم نهائي في سياق تشغيل الأطفال وغيره من أشكال الاتجار بالأشخاص، من خلال إدانة صادرة خلال السنوات

الخمسة السابقة أو تم فيها تحديد فترة استبعاد مباشرة في الإدانة لا تزال قابلة للتطبيق. وإذا أعلن الفاعل الاقتصادي أنه كان موضوع إدانة في هذا الصدد، فإنه يُستبعد من المشاركة في إجراءات الشراء العمومي.

47- ومن حيث القانون الوطني، يمكن أيضاً إصدار تصريح إقامة للضحايا إذا كانوا على استعداد للتعاون مع الشرطة، حتى لو كانوا يقيمون بشكل غير قانوني<sup>(26)</sup>. وهذا عنصر رئيسي من عناصر الحماية الممنوحة للأفراد بعد تحديدهم كضحايا محتملين للاتجار وعلى أساس استعدادهم للتعاون مع السلطات. ويمكن أيضاً منح الضحايا مهلة تفكير مدتها شهران يتوقع منهم خلالها النأي بأنفسهم عن تأثير مرتكبي الجريمة.

48- وفي عام 2022، توصلت وحدة مبادرات حقوق الإنسان مع وكالة المساعدة القانونية في مالطة لتعزيز التعاون بين الكيانين، لا سيما فيما يتعلق بخطة تعويض الضحايا. وسلط الضوء أيضاً على وكالة المساعدة القانونية المالطية بوصفها جهة متعاونة في مكافحة الاتجار وحماية الضحايا من خلال الحملة الوطنية للتوعية بالاتجار بالأشخاص.

49- وفي كانون الثاني/يناير 2023، حضرت الوحدة المذكورة تدريب المدرب الإقليمي<sup>(27)</sup> التي ركزت على منهجية البرنامج الأوروبي لتدريب المهنيين القانونيين في مجال حقوق الإنسان، فيما يتصل بمكافحة الاتجار بالأشخاص. وحضرت وحدة مبادرات حقوق الإنسان أيضاً تدريباً على التحقيق الجنائي والمقاضاة والبت في قضايا الاتجار بالأشخاص، والشراكات الاستراتيجية في مجلس أوروبا. وكان الهدف من هذا التدريب تشكيل مجموعة من مراكز التنسيق الإقليمية المتعددة الوكالات من مختلف البلدان لبناء ودعم تعاون إقليمي متين بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص.

50- ويجري إعداد دراسة للبحث وتقديم تحليل قانوني وسياساتي شامل لحالة الاتجار بالأشخاص في مالطة، فيما يتعلق بتحديد هوية الضحايا وحمايتهم. وقد تمت صياغة هذا البحث، الذي يقوده خبراء مجلس أوروبا كجزء من مشروع أداة الدعم التقني الجاري والخاضع حالياً لاستعراض أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين.

51- وخصصت قوات الشرطة المالطية أيضاً موارد لتوفير التدريب المتخصص المستمر لموظفيها في مجال تحديد عائدات الإجرام. علاوة على ذلك، عززت قوات الشرطة المالطية شراكاتها الحالية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل وكالة الهوية المالطية ومركز التشغيل "Jobs Plus" ووكالة رعاية ملتسمي اللجوء، وإدارة العلاقات الصناعية وعلاقات العمل، ووكالة خدمة الطفل والأسرة<sup>(28)</sup>.

#### التوعية

52- تم إطلاق حملة توعية حول الاتجار بالأشخاص في شباط/فبراير 2023. وتضمنت الحملة أساساً خط الاتصال المباشر لوقف الجريمة "119" وخط الدعم "179" وشملت مبادرات مختلفة لتعزيز الخدمات المتاحة لضمان إعداد الجمهور للإبلاغ عن أي نشاط مشبوه يتعلق بالاتجار وتوجيه الضحايا إلى خدمات الدعم الوطنية. وتم عقد مؤتمر في 25 تموز/يوليه 2023 كجزء من حملة القلب الأزرق للأمم المتحدة، التي سبقت يوم الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تحت شعار "الوصول إلى كل ضحية من ضحايا الاتجار بالأشخاص، وعدم ترك أي شخص خلف الركب".

53- وشملت المبادرات الأخرى تظاهرات عائلية في مدينتين مالطيتين بهدف زيادة الوعي في صفوف عامة الجمهور بشأن الاتجار بالأشخاص وكيفية تأثيره على المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم جلسة تركيز مع المهاجرين كجزء من حملة القلب الأزرق في تموز/يوليه 2023. ونظمت أيضاً جلسات للمهاجرين بشأن العلاقات الخلاقية/المشيئة، وخطر الاتجار بالأشخاص في العلاقات الحميمة،

والاستغلال الجنسي والعمل في مجال الجنس. وعلاوة على ذلك، يجري إطلاق مبادرات جديدة لزيادة الوعي في صفوف أطفال المدارس ومجتمع المهاجرين لزيادة الوعي بجميع جوانب الاتجار بالأشخاص.

54- ونظمت مؤسسة خدمات الرعاية الاجتماعية وقوات الشرطة المالطية دورات بشأن التوعية وتحديد ضحايا الاتجار، وبشأن الاستغلال الجنسي. كما تم تنظيم حملة إعلامية للأباء حول المتحرشين عبر الإنترنت. وتم أيضاً تنظيم حملات إعلامية.

55- وفي الفترة بين عامي 2020 و2022، نفذت مؤسسة خدمات الرعاية الاجتماعية مشروعاً يسمى "الجميع متساوون: دعم ضحايا الاتجار بالأشخاص"، التي دعمت ضحايا الاتجار بالأشخاص من خلال توفير الإقامة والمشورة والترجمة الفورية والتأمل الثقافي. ونظمت حملة توعية من خلال وسائل الإعلام، ومؤتمرات، ومنتديات بـ 11 لغة مختلفة، وأشرطة فيديو للتوعية، وإعلانات على الحافلات بعدة وسائل.

56- وعقدت ندوة عبر الإنترنت حول "منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص لغرض استغلال العمل في مالطة" في آذار/مارس 2023. وكان الهدف عرض ومناقشة توصية لجنة وزراء مجلس أوروبا الجديدة<sup>(29)</sup>. وجمعت الندوة عبر الإنترنت ما يصل إلى 59 ممثلاً عن الإدارات الحكومية وموظفي إنفاذ القانون والمتخصصين في الرعاية الصحية والأخصائيين الاجتماعيين والقضاء ومفتشي العمل ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والقطاع الخاص.

57- ويجري حالياً وضع خطط لإعداد أنشطة لزيادة الوعي بمناسبة اليوم الأوروبي لمكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2023. وسيعقد اجتماع للجنة المشتركة بين الوزارات في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023 للاحتفال بهذا اليوم.

## جيم - الأشخاص ذوو الإعاقة (التوصيات 93-110 و 97-110 و 96-110 و 94-110-95)

58- اعتمدت مالطة سلسلة من الصكوك القانونية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون الوطني، واستراتيجية وطنية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن بين هذه التوصيات، تم توسيع نطاق اختصاص لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز استقلالها عن الحكومة، في حين أعطيت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مزيداً من الأهمية داخل الهيئات القانونية والإدارية للكيانات العامة.

59- وتتواصل وزارة الإدماج والمنظمات الطوعية وحقوق المستهلك مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والهيئة الوطنية لتحقيق المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مؤسسة "ENGAGE"، وهي آلية مشاركة المجتمع المدني في مالطة بموجب المادة 4(3) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً للمادة 6 من قانون اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الفصل 627 من قوانين مالطة)، ولوائح مؤسسة "ENGAGE" (التشريع الفرعي 627-02) المعتمدة عملاً بالقانون المذكور.

60- وتولت الوكالة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم<sup>(30)</sup> إدارة وحدة الوصول إلى الاتصالات والتكنولوجيا في عام 2019، حيث وسعت نطاق تقديم الخدمات للبالغين ذوي الإعاقة وقدمت خدمات الاتصالات المعززة والبديلة والتكنولوجيا الإلكترونية المساعدة. وفي عام 2019، تولت أيضاً إدارة مركز سونيا تانتي للعيش المستقل الذي يوفر تقييمات للكراسي المتحركة والمقاعد للقصر والبالغين، لضمان الدعم الأمثل لوضعية الجلوس ودعم الظهر، وحلول التنقل التي يمكن الوصول إليها والتي تعكس احتياجاتهم. وعززت الوكالة الوطنية أيضاً خدمات العمل الاجتماعي، حيث يقوم الفريق بمتابعة وفحص الطلبات، وإحالة الحالات وفقاً للحاجة، والعمل كحلقة وصل بين مستخدمي الخدمات والخدمات الداخلية/الخدمات المشتركة الأخرى التي يمكن أن تساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكاملة وتلبية

الاحتياجات الحالية. واستحدثت الوكالة أيضاً وحدة دعم الأسرة، التي تقدم الدعم التعليمي والعاطفي لأقارب الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن بين الخدمات الأخرى المقدمة، تدعم خدمات العلاج الوظيفي الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكنهم من المشاركة في الأنشطة اليومية، بينما تمكن خدمات العيش المستقل المدعومة الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش بشكل مستقل قدر الإمكان في المجتمع، بما يعزز إدماجهم وتمكينهم من خلال التخطيط المتمحور حول الشخص. وعلاوة على ذلك، تقوم الوكالة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بتنوع البرامج والأنشطة والفرص المقدمة في خدماتها النهارية لتلبية الاحتياجات والاهتمامات الحالية للبالغين ذوي الإعاقة بشكل أفضل. وتساعد الدوائر المجتمعية ومعها "برنامج الطريق إلى العمل" المستفيدين من الخدمة على اكتساب مهارات جديدة و/أو فرص عمل للمشاركة بشكل أكثر استقلالية في المجتمع.

61- وتتعاون الوكالة أيضاً مع المؤسسات التعليمية لدعم القاصرين وفقاً لاحتياجاتهم الخاصة. ويتواجد المهنيون، بما في ذلك مترجمو لغة الإشارة، للخطة التعليمية الفردية للقاصرين.

62- وقامت الوكالة بإنفاذ ثلاث لجان استشارية لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وأقربهم والمنظمات غير الحكومية في التشاور بشأن عمليات الوكالة الجارية وتخطيط الخدمات في المستقبل، من أجل زيادة مواءمة أهدافها مع احتياجات وتوقعات المستفيدين من الخدمة.

63- وتم إطلاق العديد من التدابير الصديقة للتوحد، بما في ذلك تجميع إرشادات ومجموعة أدوات البيئة الصديقة للتوحد، وإنشاء وحدتين لـ "معالجة التوحد" وغرف الحواس المتعددة في المدارس، والتدريب والدعم، والتدخل المبكر والفحص. وقد ساعد تنفيذ برنامج الفحص الوطني "Lenti"<sup>(31)</sup> على تحديد حالات تأخر النمو في وقت مبكر ويمكن من تقديم الدعم ذي الصلة.

## دال- التثقيف في مجال حقوق الإنسان (التوصيتان 71-110 و 73-110)

64- نفذت مالطة برنامج التعليم الإلزامي لكل من تتراوح أعمارهم بين 5 أعوام و 16 عاماً لعقود عديدة لضمان حصول جميع الأطفال في سن المدرسة على تعليم شامل مجاناً من قبل الدولة. ويلقّن إطار المناهج التعليمية الوطنية لعام 2012 الأطفال في السنوات الإعدادية القيم الديمقراطية واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والتنوع، وهذا التلقين يستمر في المدارس الثانوية.

65- ولا يزال التطوير الشخصي والاجتماعي والوظيفي والأخلاق، والدراسات الاجتماعية أموراً أساسية في النظام التعليمي المالطي ويعزز ذلك ثقافة حقوق الإنسان من خلال مساعدة التلاميذ على تطوير المهارات اللازمة للتثقيف الشامل في مجال حقوق الإنسان. ويغطي منهاج الأخلاقيات موضوع الحقوق والحريات بينما يقدم معلمو الدراسات الاجتماعية تعليماً شاملاً يعزز المهارات والمواقف ليكونوا مواطنين نشطين في المستقبل. ويتمتع الطلاب بفرص لتحديد معتقداتهم وقيمهم والتعبير عنها ومناقشتها مع الآخرين في إطار آمن قائم على كرامة كل إنسان وحرية الفكر والتعبير واحترام آراء الآخرين.

66- وعلاوة على ذلك، توفر جامعة مالطة التدريب والتطوير المهني المستمر للأفراد الذين يعملون مع الأفواج الضعيفة. ويعد التدريب المشاركين لتثقيف التلاميذ من خلفيات مختلفة والاستجابة لهم. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف التدريب إلى تعزيز الوعي بالقضايا المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري وعواقبهما الضارة. وتقدم الجامعة مثل هذه الوحدات الدراسية للمنظمات، بما في ذلك وكالة الشيوخة النشطة والرعاية المجتمعية، وأكاديمية القوات النظامية. علاوة على ذلك، يضمن معهد التعليم احتواء درجاته وشهاداته ودبلوماته المعتمدة على وحدات أساسية حول التنوع والعدالة الاجتماعية والشمول والتعددية الثقافية.

## الأطفال والشباب (91-110)

67- الأطفال والشباب هم شريحة سكانية رئيسية في المجتمع وهم في وضع مثالي لتقديم وجهات نظر فريدة حول التقنين والأنشطة الأخرى التي تقودها الحكومة. لهذا الغرض، في نيسان/أبريل 2023، تلقى مكتب مجلس الوزراء طلبات من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و35 عاماً ليكونوا جزءاً من المنتدى الاستشاري للشباب. ويسمح هذا الهيكل للحكومة بالتشاور المستمر مع الشباب بشأن القوانين والاستراتيجيات والخطط ذات الأهمية الوطنية.

هاء - المساواة وعدم التمييز ومكافحة خطاب الكراهية (التوصيات 110-23 و110-16 و110-28 و110-32 و110-108 و110-101 و110-30 و110-31 و110-110 و110-24 و110-20 و110-112 و110-104 و110-16 و110-19 و110-21 و110-89 و110-85-88 و110-78-79 و110-4-77 و111-31-34)

## التمييز ضد المرأة

68- استراتيجية وخطة عمل مألطة للمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني<sup>(32)</sup>، تم اعتمادهما في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وهما الإطار الأول الذي يركز على المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقد تمت صياغته بعد مشاورات مكثفة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين داخل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك من خلال مشاورات عامة. وترتكز الاستراتيجية وخطة العمل على ثمانية أهداف استراتيجية<sup>(33)</sup>. وأحد التدابير العديدة المدرجة فيهما هو توفير لوائح النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية مجاناً في المدرسة الثانوية<sup>(34)</sup>.

69- وواصلت اللجنة العمل على ضمان خلو المجتمع من التمييز وفقاً لاختصاصها، وذلك من خلال ما يلي:

- التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتمييز المزعوم؛
- نشر المعلومات عن التساوي في الحقوق والمسؤوليات من خلال التدريب؛
- الرد على طلبات الحصول على المعلومات، وكذلك حملات التوعية على وسائل الإعلام الاجتماعية/التقليدية؛
- التشجيع والتوعية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ولا سيما من خلال تدريب الموظفين العموميين، وتقييم التقارير السنوية من قبل الكيانات والإدارات العامة؛
- تأمين التغذية المرتدة للسياسات والقوانين والاستراتيجيات التي يتم نشرها للتشاور العام لضمان معالجة ظروف واحتياجات مجموعات مختلفة من النساء والرجال كما ينبغي؛
- مساعدة الشركات على حماية المساواة بين الجنسين من خلال شهادة علامة المساواة<sup>(35)</sup> - تم اعتماد 136 منظمة تضم أكثر من 31 000 عامل حالياً بعلامة المساواة في إطار اللجان الوطنية للنهوض بالمساواة؛
- نشر الدراسات البحثية.

70- وفي عامي 2022 و2023، نظمت اللجنة الوطنية المنكورة دورات تدريبية لأكثر من 2 500 موظف عمومي وأفراد القوات المسلحة في مجالات مواضيعية مختلفة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وعدم التمييز، والتحرش/التحرش الجنسي، واللغة الشاملة للجنسين، وإدارة التنوع في مكان العمل.

71- كما ساعدت اللجنة الكيانات العامة في وضع خطط للمساواة بين الجنسين، وهو معيار للأهلية مطلوب للحصول على تمويل مبادرة "آفاق أوروبا".

72- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نشرت اللجنة رسالة إخبارية تستكشف العلاقة بين المساواة بين الجنسين وتغير المناخ. وركزت على كيفية تأثير تغير المناخ على النساء والفتيات، والسبب الذي من أجله تعتبر المساواة بين الجنسين أساسية للعمل المناخي، وعلى سبب اعتبار اتباع نهج متعدد الجوانب أمراً مهماً.

#### مشاركة المرأة في الحياة العامة

73- سجّل القانون رقم 20 لعام 2021 تطوراً مهماً بشأن المساواة بين الجنسين في صنع القرار السياسي والعام. وقدم<sup>(36)</sup> آلية تصحيحية تقضي بأنه إذا كان عدد أعضاء البرلمان، بعد الانتخابات، ممن يعتبرون من الجنس الممثل تمثيلاً ناقصاً أقل من نسبة 40 في المائة من جميع أعضاء مجلس النواب المنتخبين، يجب أن تكون هناك زيادة تصل إلى اثني عشر نائباً من الجنس الممثل تمثيلاً ناقصاً عبر جميع الأحزاب الممثلة في مجلس النواب. وتتص هذه الآلية على شرط الانقضاء بعد عشرين عاماً، ما لم يتم إلغاؤها أو إعادة سننها (تتطلب أغلبية الثلثين). وعدل القانون نفسه قانون الانتخابات العامة<sup>(37)</sup> بزيادة عدد الأعضاء الذين يشكلون اللجنة الانتخابية من ثمانية إلى عشرة أعضاء واشتراط وجود ما لا يقل عن أربعة أعضاء من كل جنس. وكانت هذه الآلية مطبقة في الانتخابات العامة لسنة 2022، وزادت نسبة أعضاء البرلمان بأكثر من الضعف من 13 في المائة في عام 2020 إلى 28 في المائة في عام 2022.

#### المساواة في الحصول على عمل

74- تمثل العمالة أحد المجالات الاستراتيجية في الاستراتيجية وخطة العمل. وهي تهدف إلى ضمان المساواة في الحصول على عمل في جميع القطاعات، ومكافحة التفرقة، وضمان المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة. وتعالج الاستراتيجية وخطة العمل أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تواجهها المرأة في مالطة وستعملان على التخفيف من الفجوة في الأجر بين الجنسين (التي تبلغ حالياً 10 في المائة) مما يؤدي إلى فجوة في المعاشات التقاعدية بين الجنسين (التي تبلغ حالياً 39,3 في المائة)، فضلاً عن الفصل المهني في سوق العمل. وتقوم اللجنة الوطنية للنهوض بالمساواة بوضع أداة للمساواة في الأجر تتحقق من هيكل الأجر في المنظمات في سياق الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة بين المرأة والرجل.

75- وارتفع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل في مالطة منذ إدخال خطة رعاية الأطفال المجانية في عام 2014، وغيرها من سياسات سوق العمل النشطة، مما ساعد على استيعاب عمل النساء ذوات المسؤوليات الأسرية/التعليمية. وارتفع معدل عمالة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و64 عاماً بنسبة 23 في المائة تقريباً<sup>(38)</sup> كما هو مبين في الجدول أدناه<sup>(39)</sup>. وفي عام 2022، سجلت مالطة ارتفاعاً بنسبة 4,8 نقطة في مشاركة المرأة في سوق العمل، مقارنة بمتوسط الاتحاد الأوروبي - 27.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الاتحاد الأوروبي-27	61,6	62,4	63,2	64,3	65,4	66,4	67,2	66,5	67,6	69,3
مالطة	51,7	54,3	55,3	58,0	60,6	64,1	65,8	67,8	70,3	74,1

76- اعتمد مركز العمل ("Jobs Plus")<sup>(40)</sup> العديد من التدابير المصممة لتعزيز قدرة العمال، والتي كانت محورية في تعزيز المساواة بين الجنسين في صفوف القوى العاملة، بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية مجانية لتزويد الأشخاص في سن العمل بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل وتعزيز قدرتهم على التكيف مع عالم العمل المتغير. ويدير المركز أيضاً مخطط التعريف بجو العمل الذي يسهل الانتقال في العمل من خلال تزويد الباحثين عن عمل بالتدريب العملي لمساعدتهم في الحصول على المهارات والكفاءات المطلوبة للعثور على عمل والاحتفاظ به. ويهدف هذا المخطط إلى عكس الطلب المعاصر في سوق العمل، حيث تتم مطابقة تفضيلات العمل للباحثين عن عمل مع طلبات أصحاب العمل. ويعتزم المركز إعادة إطلاق المخطط في المستقبل في إطار فترة البرمجة الجديدة 2021-2027. أما بالنسبة للفئات الأكثر تحدياً بين الباحثين عن عمل والأشخاص غير النشطين، فإن برنامج المركز، من خلال خطة الحصول على عمل، يقدم معونة العمالة للمؤسسات لتشجيعها على التشغيل. ومن خلال برنامج التقييم المهني والدعم والتدريب والتشغيل<sup>(41)</sup>، يساعد المركز، مع مؤسسة لينو سببيري<sup>(42)</sup>، الباحثين عن عمل الضعفاء، بمن في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والمهاجرون (ملتصمو اللجوء واللاجئون والمستفيدون من وضع الحماية الفرعية والمستفيدون من وضع الحماية المؤقتة) والعاطلون عن العمل منذ فترة طويلة والمساجين السابقين ومتعاطو المخدرات، للوصول إلى سوق العمل. وتُوفّر خيارات تدريب متعددة للعملاء مثل التدريب قبل التشغيل، والتدريب الأساسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتدريب على العمل المحمي، وبرنامج مركز رعاية الطفل "Headstart"، وتكييف الوظائف بحسب المهارات والقدرات، والتوظيف المدعوم (التدريب أثناء العمل). كما أن تطوير مركز تقييم مهني متعدد التخصصات لتقديم خدمات التقييم للأفراد المستهدفين هو أيضاً أولوية.

77- كما يتواصل الصندوق مع المؤسسات الخاصة ويقدم خدمات التشغيل ويبسر الوصول إلى الحوافز والخطط المصممة خصيصاً للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تحديد المهام في ممارسات العمل الحالية في المؤسسة لتصميم فرص عمل جديدة أو طرق سير عمل يمكن أن تدمج شخصاً معاقاً أو مجموعة مختلطة القدرات من الأشخاص ذوي الإعاقة.

78- وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ التدابير التالية:

(أ) إنشاء المجلس الوطني للمهارات (2023)؛

(ب) تمديد مخطط رعاية الطفل المجانية لدعم مراكز رعاية الأطفال التي تفتح في المساء أو في الليل للسماح لعمال المناوبة بإرسال أطفالهم إلى التعلم والرعاية المبكرة (2021)؛

(ج) الحوافز الضريبية الرامية إلى استمرار العمل بعد التقاعد، حيث لن يتم إضافة دخل الأفراد المتقاعدين (دخل التقاعد + دخل العمل) معاً للأغراض الضريبية، وبالتالي، لن يضاف أي دخل ناتج عن العمل إلى المعاشات التقاعدية (2022)؛

(د) لتشجيع الأفراد على التفكير في العمل الإضافي مع صاحب عملهم، بدلاً من البحث عن عمل بدوام جزئي مع صاحب عمل آخر، يتم فرض معدل ضريبة بنسبة 15 في المائة على العمل الإضافي، بحد أقصى إجمالي دخل العمل الإضافي السنوي لا يتجاوز 10 000 يورو (2022).

79- ومنذ آب/أغسطس 2022، تم تعديل الصندوق الاستئماني للأمومة ليشمل استحقاقات التوفيق بين العمل والحياة العائلية التي تم إدخاله في نفس العام وأعيدت تسميته ليصبح صندوق التوفيق بين العمل والحياة العائلية ليشمل سداد الأجور أثناء إجازة الأبوة/الإجازة الوالدية مدفوعة الأجر في حالات الولادة والتبني. وفي حالة الإجازة الوالدية، تمتد الاستحقاقات لتشمل الحضانة أيضاً.

80- وفي حالة الإجازة الوالدية، يحق للموظفين الحصول على إجازة لمدة 4 أشهر لكل طفل، يمكن الحصول عليها حتى يبلغ الطفل 8 سنوات من العمر. وينطبق الشيء نفسه في حالة إجازة الحضانة فيما عدا أنه يتم الاستعادة منها لكل والد وليس لكل طفل.

81- وبموجب هذا المخطط، يدفع أصحاب العمل لموظفيهم أجر 8 أسابيع كحد أقصى لإجازة الأبوة/التبني/الحضانة. بعد ذلك يتقدمون بطلب لاسترداد معدلات الاستحقاقات السارية من إدارة الضمان الاجتماعي عندما يعود الموظف إلى العمل<sup>(43)</sup>.

82- وتشمل تدابير التوفيق بين العمل والحياة العائلية الأخرى اعتباراً من آب/أغسطس 2022 ما يلي:

- حق الموظف (الأب أو الوالد النظير) الحصول على إجازة أبوة مدفوعة الأجر فور بدء العمل. في هذه الحالة، يحق للموظف الحصول على إجازة أبوة مدفوعة الأجر لمدة 10 أيام؛
- إجازة مقدمي الرعاية تعني إجازة من العمل لتقديم الرعاية الشخصية أو الدعم لأحد الأقارب/الشخص الذي يعيش في نفس المنزل ويحتاج إلى دعم لسبب طبي خطير. يحق لكل عامل الحصول على 5 أيام من إجازة مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر في السنة؛
- تسمح ترتيبات العمل المرنة للعمال بالعمل بمرونة وفقاً لاحتياجاتهم الشخصية لأغراض الرعاية. ويمكن أن تشمل الترتيبات المرنة العمل عن بعد، والعمل في ساعات مخفضة، والوقت المرن.

83- وواصلت اللجنة رفع مستوى الوعي بدليل النساء المهنيات الذي يسعى إلى تعريف المهنيين على فرصهن في التعيين في مجالس الإدارة وغيرها من مناصب صنع القرار. وبحلول حزيران/يونيه 2023، كانت 275 امرأة مهنية مدرجة في الدليل.

84- وتوفر مالطة للنساء تدريباً مجانياً وخططاً تهدف إلى صقل مهاراتهن/إعادة صقل مهاراتهن القائمة، مثل خطة أجور التدريب وخطة الاستثمار في المهارات<sup>(44)</sup>. كما توفر خدمات رعاية الأطفال المجانية من خلال برنامج رعاية الطفل المجانية، الذي يتم تقديمه للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاثة أشهر و3 سنوات<sup>(45)</sup> كما تساعد الآباء/الأوصياء في إيجاد توازن أفضل بين العمل والحياة مع تعزيز مشاركة الإناث في سوق العمل. وتم توسيع المخطط ليشمل الآباء الملحقين بالتعليم والآباء/الأوصياء الذين يعملون في نوبات استثنائية غير نمطية. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر المخطط أيضاً معدلات أسعار مدعومة للآباء/الأوصياء العاطلين عن العمل.

85- وقد تم إنشاء فريق من مستشاري التشغيل المتقنين لتقديم التوجيه وصقل المهارات وخدمات الدعم المهني الأخرى للمهاجرين المؤهلين. ومشروع "خدمات التشغيل المدعومة للمهاجرين" ممول جزئياً في إطار صندوق اللجوء والهجرة والاندماج للفترة 2014-2020 الذي استمر حتى حزيران/يونيه 2023<sup>(46)</sup>. واستهدف المشروع ملتمسي اللجوء واللاجئين والأفراد المتمتعين بحماية فرعية أو إنسانية والأفراد الذين منحوا وضع الحماية المؤقتة والأفراد الذين لديهم تصريح إقامة محددة المدة. وفي إطار المشروع، يهدف برنامج مركز العمل (Jobsplus) إلى تعزيز دائرتين تيسران نقل المهاجرين وإدماجهم في العمل وهما:

(أ) خدمات التوجيه للمهاجرين - من خلال التوجيه الوظيفي والتدريب الأساسي والدعم الإضافي بما يشمل المترجمين الفوريين والوسطاء الثقافيين وتدريب الموظفين الذين هم على اتصال بالمهاجرين؛

(ب) مكتب الوساطة في مجال التوظيف - مكرس خصيصاً لتسهيل التوظيف الخاص قصير الأجل للمهاجرين في برامج اكتساب المهارات المهنية، مما يفتح طريقاً نحو دمج العمال المهاجرين

في الاقتصاد الرسمي بعد المشاركة في مخطط الوساطة في مجال التوظيف أو التدريب اللغوي. كما أنه يساعدهم في الحصول على المهارات والكفاءات اللازمة لمباشرة العمل والاحتفاظ به. ويحصل المهاجرون على بدل بالساعة.

86- كما يوفر برنامج "Jobsplus" تدريباً لغوياً، باللغتين المالطية والإنكليزية، أساسياً للتوظيف لمساعدة المهاجرين على مباشرة عمل مريح والمساعدة على اندماجهم في المجتمع المالطي. والمهاجرون المسجلون في التدريب اللغوي يحصلون أيضاً على بدل تدريب.

87- ويدير برنامج "Jobsplus" مخطط الوصول إلى العمل 2021-2027. ومن خلال هذا النظام، تمنح الأموال لأرباب العمل لتوظيف المحرومين والمحرومين بشدة والمعوقين. ويحق لصاحب العمل الذي يوظف شخصاً مسجلاً من ذوي الإعاقة بموجب القانون الوطني الحصول على إعانة لمدة 156 أسبوعاً.

88- وهناك مبادرات أخرى جارية، مثل مسح المهارات في مالطة، الذي سيضم تفاصيل عن رأس المال البشري ومهارات التوظيف في مالطة ويسلط الضوء على فجوات المهارات التي يمكن استهدافها بعد ذلك من خلال تطوير السياسات. وتم نشر التقرير الأولي<sup>(47)</sup> وسيتم نشر النتائج بحلول نهاية عام 2023. علاوة على ذلك، سيتم استخدام أبحاث البيانات لدراسة أحجام الهجرة الاقتصادية، ومدى الهجرة المؤقتة، لمرة واحدة فقط، أو الهجرة الدائرية. وستؤدي نتائج البحث إلى وضع سياسة وطنية للهجرة الاقتصادية لاقتراح مستويات الهجرة الاقتصادية التي يمكن لمالطة أن تتحملها والفوائد التي يمكن جنيها من الهجرة الدائرية.

89- وتتواصل الجهود لمواجهة التحديات المرتبطة بالاندماج ومكافحة الاستغلال، وتم إطلاق مشروع "تدابير الاندماج عبر الإنترنت قبل المغادرة في مالطة" في تموز/يوليه 2023. ويمول هذا المشروع لمدة 18 شهراً من قبل الاتحاد الأوروبي<sup>(48)</sup>، وتنفذه المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع مديرية حقوق الإنسان ومديرية دعم الإصلاح الهيكلي. ويهدف المشروع إلى مواصلة إصلاح إدارة الاندماج في مالطة، وتحديداً من خلال تصميم وتطوير نظام وطني مستدام للهجرة القانونية وتدابير إدماج قبل المغادرة تستهدف الأشخاص الذين سيمنحون الحق في العيش والعمل في مالطة. ومن المفروض أن يبدأ تقديم الخدمات في عام 2025. وقد تسهم هذه التدابير في تيسير عملية هجرة اليد العاملة بهدف تزويد السكان المهاجرين بمعلومات بالغة الأهمية عن مالطة والمساعدة في تحديد المهارات والمواقف اللازمة للاندماج بنجاح. لذلك، يهدف المشروع إلى تمكين المهاجرين من استخدام كفاءاتهم ومهاراتهم بشكل كامل، ومساعدتهم على أن يصبحوا مكسباً للبلاد، ومنع استغلال العمالة.

#### المساواة في الحصول على الخدمات الصحية

90- الرعاية الصحية في مالطة مجانية عند نقطة الاستخدام لجميع الأشخاص المؤهلين للحصول عليها. وجميع الخدمات، بما في ذلك خدمات الصحة العقلية وخدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، متاحة مجاناً في إطار نظام الرعاية الصحية العامة الوطني. ويتم توفير الرعاية الطبية المجانية لجميع المهاجرين الذين يتم إنقاذهم من البحر وكذلك لمواطني الدول الثالثة القادمين للبحث عن عمل عند الوصول. ويتم تطعيم البالغين والمراهقين ضد الدفتيريا والكزاز وشلل الأطفال والحصبة والنكاف والحصبة الألمانية. ويتم تزويد الأطفال باللقاحات وفقاً لجدول التحصين الوطني في مالطة. كما يتم تقديم التطعيم ضد مرض السل حسب الحاجة. وإذا لزم الأمر، تقدم للمهاجرين أيضاً ما قد يحتاجون إليه من مساعدات أخرى.

91- وفي عام 2023، نظم مكتب الاتصال لصحة المهاجرين جلسة حول صحة الأسرة والنزاعات العائلية للنساء المهاجرات. وكان التركيز على كيفية معاملة/الخضوع لمعاملة أفراد الأسرة باحترام

وما يجب القيام به في حالة سوء المعاملة داخل الأسرة. وفي عام 2022، تم تنظيم دورة تعليمية حول العافية العاطفية للنساء المهاجرات اللواتي يعرين عن قلقهن بشأن شعورهن بالانتماء.

92- وينظّم مكتب الاتصال لصحة المهاجرين حلقة دراسية حول الحساسية الثقافية في الصحة العقلية مع متخصصي الصحة العقلية، سيتم الانتهاء منها بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويقدم هذا المكتب التدريب على الكفاءة الثقافية لأطباء الأطفال العاملين في المستشفى العمومي، والتدريب على التنوع الثقافي للموظفين المعيّنين حديثاً في الرعاية الصحية الأولية.

### المساواة في الحصول على التعليم

93- يمكن لجميع القصر غير المصحوبين بذويهم، بغض النظر عن وضعهم، الوصول إلى التعليم المدرسي الحكومي مجاناً. وعند تسجيل المتعلمين المهاجرين في المدارس الحكومية في مالطة، تقدم وحدة المتعلمين المهاجرين مساعدتها في عملية تقديم الطلب.

94- وتدعم الوحدة أيضاً الأطفال المهاجرين الوافدين الجدد لتعلم لغتي التعليم في مالطة<sup>(49)</sup> لمساعدتهم على الوصول إلى المناهج الدراسية السائدة. كما تدعم الوحدة الأطفال المهاجرين للتغلب على التحديات والحواجز التي من شأنها أن تعيق رفاههم وإدماجهم الكامل في المجتمع المحلي. ويستفيد المهاجرون أيضاً من خدمات فريق من عمال التواصل المجتمعي الذين يمكنهم التواصل بمجموعة من اللغات الأجنبية الملمّين بالمسارات التعليمية في مالطة وفرص التعليم المتاحة للأطفال المهاجرين.

95- ومنذ عام 2011، شاركت وزارة التعليم والرياضة والشباب والبحث في مشاريع تعلم اللغة ودعم الوالدين للاندماج (LLAPSI و LLAPSI+) التي تتبنى نهجاً شاملاً للاندماج واكتساب اللغة للمهاجرين من خلال العديد من الأنشطة<sup>(50)</sup>.

96- ويستمر دعم الطلاب المهاجرين من خلال مواد التدريس والتعلم التي يتم تسليمها إلى منازلهم وعندما يكون ذلك ممكناً، يتم منحهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت والأجهزة الرقمية. وتم طرح هذا المخطط إلى حد كبير خلال جائحة كوفيد-19. وخدمات مثل مخطط رعاية الأطفال المجانية، قبل وبعد نوادي المدرسة، مثل نادي الإفطار، وبرنامج التعليم غير الرسمي لما بعد المدرسة للأطفال من 3 أعوام إلى 16 عاماً<sup>(51)</sup>، مواصلة تشجيع ودعم العائلات على وجه الخصوص، وبالتالي تمكينهن من مواصلة التقدم في حياتهن المهنية، وهي متاحة أيضاً للأسر المهاجرة.

97- و"سياسة التعليم الشامل في المدارس: الطريق إلى الإدماج الجيد" و"إطار التعليم الشامل الوطني" يشملان أيضاً "الطلاب المتحولين جنسياً ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في السياسة المدرسية". وتهدف هذه السياسة إلى خلق بيئة مدرسية شاملة وآمنة، خالية من التمييز والتحرش، لجميع أفراد المجتمع المدرسي، بغض النظر عن الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني و/أو الخصائص الجنسية. إنها تعزز المناخ المدرسي الذي يضمن الراحة الجسدية والعاطفية والفكرية لجميع الطلاب، بما في ذلك للأفراد المتحولين جنسياً والمتنوعين جنسياً وحاملي صفات الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد السياسة على أهمية التعرف على التنوع البشري وتعزيز الوعي الاجتماعي والقبول والاحترام داخل المجتمع المدرسي.

98- وخلال العام الدراسي 2023/2022، شارك معلمو المدارس الحكومية في تدريبات حول مجالات مختلفة، بما في ذلك مهارات الأبوة والأمومة، وتمكين العائلات ذات الخلفية المهاجرة، وإعادة التوطين، ودور المجتمع المحلي، والآثار النفسية والاجتماعية للمهاجرين القادمين من مناطق النزاعات، وتدريب

اللغتين الإنكليزية والمالطية كلغات أجنبية في سياق الهجرة، وتدريب المنهجيات وتقنيات الفصول الدراسية في الفصول التوجيهية في التعليم العام.

99- ويدعم العديد من المبادرات المعلمين الحاليين والعاملين في مجال التواصل المجتمعي بمساعدة المتعلمين المهاجرين على فهم اللغتين الإنكليزية والمالطية والتحدث بهما وقراءتهما وكتابتهما، بما في ذلك من خلال التدريب الداخلي المستمر وجلسات التوعية والمعلومات. وشاركت مجموعات من المربين في التدريب الذي يتناول على وجه التحديد مجموعات التدريس المتعددة الثقافات. وشمل مشروعاً موزاييك وموزاييك + إيراسموس أيضاً أشكالاً من التدريب للموظفين العاملين في مدارس متعددة الثقافات. ويحدد العديد من المدارس فضاءات "محايدة" يمكن استخدامها للصلاة والتأمل.

### المساواة

100- أجرت اللجنة الوطنية لتعزيز المساواة دراسة لتحليل مدى انتشار القوالب النمطية واستمرارها في المجتمع المالطي. ولا تزال نتائج هذا البحث تلقي الضوء على مدى استمرار وجود العقلية الأبوية في المجتمع وتأثيراتها على آراء ومواقف السكان المالطيين. وبشكل عام، أيد المشاركون التصورات التقدمية لدور الجنسين. وظهرت بعض التوقعات التقليدية لأدوار الجنسين، لا سيما فيما يتعلق برعاية صغار الأطفال والمعالين المسنين، والتوقعات الاجتماعية بشأن السلوك الجنساني للمرأة والرجل.

101- وفي عامي 2022 و2023، نظمت اللجنة الوطنية دورتين تدريبيتين حول العنصرية وكره الأجانب وكذلك المساواة وعدم التمييز لمقدمي الرعاية المعينين حديثاً في المستشفى الوطني.

### مجتمع الميم الموسع

102- احتلت مالطة المرتبة الأولى على مؤشر الرابطة الدولية للمثليات والمثليين - قوس قزح أوروبا (ILGA Rainbow Europe) للسنة الثامنة على التوالي.

103- والمجلس الاستشاري لمجتمع الميم هو هيئة استشارية داخل وزارة الداخلية والأمن والإصلاح والمساواة. وأنشئ المجلس في عام 2013، وهو يقدم المشورة للحكومة بشأن القضايا التي تؤثر على الأشخاص المثليين وتضع التشريعات والسياسات وغيرها من التدابير لتعزيز حقوق الأشخاص المثليين.

104- وفي عام 2022، اختتمت اللجنة الوطنية لتعزيز المساواة مجموعة من المبادرات<sup>(52)</sup> معالجة أسس الميل الجنسي والهوية الجنسية والخصائص الجنسية والتعبير الجنساني:

(أ) *دراسة عن التمييز ضد مجتمع الميم*: بحث نوعي يحلل التمييز الذي يواجهه أفراد مجتمع الميم في مالطة، في مختلف قطاعات الحياة، مثل التعليم والعمل والحصول على السلع والخدمات وتوريدها<sup>(53)</sup>؛

(ب) *حلقات عمل مع مجتمع الميم*: عقدت حلقتا عمل لمناقشة القضايا التي يواجهها المجتمع المحلي، وتحديد الاحتياجات، والروادع التي تؤدي إلى نقص الإبلاغ<sup>(54)</sup>؛

(ج) *بناء قدرات موظفي اللجنة الوطنية لتعزيز المساواة*: التدريب على قوانين مالطة؛ ونقص الإبلاغ عن حالات التمييز؛ وتعميم سياسات المساواة بين مجتمع الميم؛ والتوعية<sup>(55)</sup>؛

(د) *التوعية بخصوص وسائل التواصل الاجتماعية والتقليدية حول اختصاص اللجنة الوطنية وعملها وحول مشاركة اللجنة في مسيرة اعتزاز مالطة وأسبوع الفخر 2021*.

105- وتم اعتماد المبادئ التوجيهية لمالطة بشأن الاعتراف بالجنس والجنسانية ونوع الجنس في تشرين الأول/أكتوبر 2021 وهي تقدم إرشادات للإدارة العامة بشأن التفسير الصحيح للتشريعات المتعلقة بالمساواة بين المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين عند وصولهم إلى الخدمات الحكومية. كما يتم توفير دورات تدريبية، بما في ذلك لحوالي 2000 مجند جديد في قوات الشرطة المالطية، اعتباراً من أيار/مايو 2023.

106- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، استضافت وحدة الميل الجنسي والتعبير عن الهوية الجنسانية والخصائص الجنسانية داخل مديرية حقوق الإنسان مناقشة مائدة مستديرة مع أشخاص تم تحديدهم على أنهم غير ثنائيين حول إدخال علامة X كجنس قانوني ثالث لمناقشة الآثار المترتبة على إدخالها وما إذا كان ذلك سيلبي الاحتياجات والتوقعات.

107- وفي كانون الثاني/يناير 2023، تم تقديم مشروع تعديل في البرلمان لقانون تأكيد الميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجنساني<sup>(56)</sup> من أجل تعزيز تدابير حظر الترويج لممارسات علاج التحويل للأشخاص من مجتمع الميم. وتم تمرير القانون المعدل<sup>(57)</sup> وهو يسعى إلى توضيح ما يشكل إعلاناً عن ممارسات التحول لصالح ضحايا هذه الجريمة، وسلطات التحقيق، ومكافحة هذه الجريمة بشكل عام.

108- وفي آذار/مارس 2023، تم إصدار "قاموس رسمي لأحرار الهوية الجنسانية" جنباً إلى جنب مع إرشادات الإبلاغ لمساعدة وسائل الإعلام في الإبلاغ عن المسائل المتعلقة بقضايا مجتمع الميم. وشاركت الوحدة أيضاً في عدة برامج تلفزيونية محلية لتشجيع استخدام مصطلحات تتسم بالاحترام.

109- وفي 17 أيار/مايو 2023، الموافق لليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية الجنسية ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، قدمت مالطة خطة العمل الثالثة للمساواة واستراتيجية مجتمع الميم التي تغطي الفترة 2023-2027. وتستهدف الخطة، التي صيغت بشراكة مع المجتمع المدني لمجتمع الميم ومختلف أصحاب المصلحة، 10 مجالات أساسية، تتضمن أكثر من 90 إجراء. واعتمدت الصياغة نهجاً متعدد الجوانب يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعددة الأوجه للهويات الفردية. بينما تظل مالطة ثابتة في التزامها بمناصرة حقوق مجتمع الميم على المستوى الدولي، تعالج خطة العمل أيضاً تحديات المعلومات المضللة وتؤكد على زيادة الوعي. في الوقت نفسه، استكشفت حلقة نقاش طرقتاً لجعل اللغة المالطية أكثر شمولاً للأفراد غير الثنائيين.

110- واستضافت مالطة مسيرة اعتزاز لافاليتا الأوروبية، لعام 2023 في الفترة من 7 إلى 17 أيلول/سبتمبر 2023، حيث عرضت أكثر من 60 تظاهرة بما في ذلك المعارض الفنية وعروض الأفلام والعروض الثقافية والمناقشات والمؤتمرات. وكانت أبرز مسيرات الاعتزاز في مالطة وغوزو. وخلال هذه الفترة، بحث مؤتمر حقوق الإنسان لمجتمع الميم القضايا التي يواجهها أفراد مجتمع الميم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتناول موضوعات تتعلق بالأشخاص المتحولين جنسياً وثنائيي الجنس، والدين، والإعاقة، والرياضة، والأسرة، والصحة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت حوارات مجتمعية ركزت على مختلف حقوق الإنسان.

111- وبالتعاون مع مجتمع الميم، نفذت وزارة التعليم والرياضة والشباب، والإصلاح والمساواة تدابير لتعزيز التسامح والاحترام المتبادلين في التعليم، بغض النظر عن الميل الجنسي، مستهدفة على وجه التحديد التمر على التلاميذ من مجتمع الميم. وتحدد السياسة الوطنية<sup>(58)</sup> الإجراءات الواجب اتباعها. في المرحلة الأولى، يتعامل فريق الإدارة العليا بالمدرسة ومعلمو التوجيه المعينون مع أي حوادث تتم يتم الإبلاغ عنها. ويوفر أيضاً دعم إضافي حيث تتم إحالة الحالة بعد ذلك إلى فريق مكافحة التمر الذي يقيم كل حالة على حدة، وإذا لزم الأمر يتعاون مع دوائر أخرى مثل دوائر المستشارين وعلماء النفس والمعالجين النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين والعاملين في مجال الشباب.

## خطاب الكراهية

112- خطاب الكراهية وجرائم الكراهية هي بالفعل جريمة بموجب القانون الجنائي في مالطة. والدراسات جارية بشأن توسيع نطاق الأحكام الحالية لحماية المزيد من الخصائص. ومن خلال استراتيجية مناهضة العنصرية 2021-2023<sup>(59)</sup> والمشروع نحو تنفيذ استراتيجية لمكافحة العنصرية في مالطة، يستمر العمل لمكافحة خطاب الكراهية وتعزيز المساواة وعدم التمييز.

113- وتأسست وكالة دعم الضحايا في عام 2021 كجهة وصل وطنية لضحايا الجريمة. وهي تتألف من فريق متعدد التخصصات يتألف من موظفين عموميين ومهنيين نفسيين واجتماعيين وقانونيين وأعضاء من قوات الشرطة المالطية. وشملت الوكالة مهام وحدة سابقة<sup>(60)</sup> ويقدم الفريق ثلاث خدمات أساسية - المعلومات والمشورة القانونية والدعم العاطفي. وتقدم جميع الخدمات مجاناً وبكتمان. ووسعت مؤخراً نطاق خدماتها بتوفير مرافقة المحكمة للشهود وآلية إخطار تعرف باسم "التاريخ المبكر للإفراج عن المحتجزين" حيث يتم إبلاغ ضحايا الجريمة كلما أطلق سراح المعتدي السابق.

## واو- المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء (التوصيات 110-105 و 111-110 و 110-100 و 110-102-103 و 110-107 و 111-36 و 110-106 و 111-21)

114- تتخذ وكالة الحماية الدولية (التي أنشئت في عام 2020) جميع التدابير اللازمة لضمان تقييم الطلبات قدر الإمكان في غضون فترة معقولة. ويشمل ذلك تعزيز قدرتها على التجهيز، بما في ذلك الموارد البشرية، بما يتماشى مع خطط الإدارة. وفي عام 2021، قامت الوكالة بتركيب مجموعة من المكاتب المتنقلة الجديدة وستواصل تحسين المرافق من خلال تركيب وحدات جديدة واستبدال الوحدات القديمة، بدعم من وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء. وفي وقت الانتهاء من إعداد هذا التقرير، كانت عملية تعيين عشرة موظفي حماية إضافيين جارية، مما سيعزز قدرة المكاتب.

115- كما أجريت أعمال ترميم واسعة النطاق في جميع المواقع في المركز المغلق. تهدف أعمال التجديد هذه إلى ضمان أن تكون أماكن العيش أكثر أماناً، وتوفر بيئة أكثر راحة ويمكن فيها لجميع الأفراد الوصول إلى المناطق الخارجية طوال اليوم. وقد مكنت التغييرات من إيواء الأفراد وفقاً لاحتياجاتهم الاجتماعية - السياسية واحتياجاتهم ذات الصلة بالحماية.

116- وفي عام 2020، أنشأت وكالة رعاية ملتمسي اللجوء بالتنسيق مع وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء، فريق تقييم حالات الضعف. ويقوم الفريق بتقييم الأشخاص الضعفاء المحتملين الموجودين في مركز الاستقبال الأولي والمراكز المغلقة والمراكز المفتوحة. وبحلول نهاية عام 2023، تخطط وكالة رعاية ملتمسي اللجوء أيضاً ليكون لديها فريق تقييم خاص بها يركز على تقييمات العمر وتقييمات الضعف.

## زاي- العنصرية (التوصيات 110-25-29، 110-109)

117- تعمل اللجنة الوطنية لتعزيز المساواة على مجموعة من المبادرات كجزء من مشروع الاتحاد الأوروبي الممول بشكل مشترك المعنون "تعزيز المعرفة بشأن الاندماج وعدم التمييز". ويهدف المشروع إلى تحديد احتياجات الأقليات والتمييز الذي تواجهه:

- مجموعات التركيز لفهم التمييز الذي تواجهه مختلف المجموعات، بما يؤدي إلى نشر تقرير وخطة عمل؛

- دورات بناء القدرات بشأن التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والمعتقد الديني، لتعزيز معرفة اللجنة، وتكوين محتوى وأدوات تدريبية للجنة؛
  - التدريب لغرس الوعي وتثقيف وتمكين وكلاء المتاجر النقابيين وأعضاء المؤسسات/الكيانات العامة والمهاجرين. وستركز المواضيع على العنصرية وكرهية الإسلام ورهاب الأفارقة والحقوق والمسؤوليات في العمل ودور اللجنة؛
  - حملة توعية بشأن الإدماج مع التركيز بوجه خاص على العنصرية ورهاب الأفارقة وكرهية الإسلام.
- 118- ويجري تنفيذ مشروع مدته سنتان منذ آذار/مارس 2022 كجزء من التنفيذ الوطني لاستراتيجية مناهضة العنصرية. يهدف هذا المشروع إلى تحسين استجابات السلطات العامة المالطية للتمييز المتعدد الجوانب والعنصرية وكره الأجانب. وكجزء من هذا المشروع، يجري تدريب 500 موظف عمومي حتى عام 2024 في إطار استراتيجية "وضع حد للعنصرية في مالطة" لمساعدة الموظفين العموميين في تعميم مناهضة العنصرية في جميع القطاعات ودعمهم في تعزيز التغيير في الوزارات.
- 119- وأنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات<sup>(61)</sup> لمكافحة العنصرية كجزء من خطة العمل الوطنية الأولى لمالطة لمكافحة العنصرية. وترأسها مديرية حقوق الإنسان وتعد اجتماعات منتظمة لضمان اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها لمكافحة العنصرية والاندماج بين الثقافات، وبالتالي الوصول إلى جميع ميادين السياسات والخدمات العامة. وتشارك اللجنة الوطنية أيضاً في اجتماع اللجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة العنصرية وتقوم باستعراض خطط العمل لمكافحة العنصرية التي تقوم كل وزارة بصياغتها وتعلق عليها. وتقوم اللجنة الوطنية باستنباط أداة لوضع سياسات مناهضة للعنصرية لكي ينفذها القطاع العام. وعلاوة على ذلك، أنشئت منصة لمناهضة العنصرية للجمع بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مجال مكافحة العنصرية. وتجري جامعة مالطة، وهي شريك في المشروع، بحثاً حول خطاب الكراهية، وسيشكل البحث الأساس لحملة توعية حول مناهضة العنصرية خلال عام 2024. والاجتماعات التقنية حول جمع البيانات عن جرائم الكراهية جارية بمشاركة أصحاب المصلحة العاميين الرئيسيين وستؤدي إلى توصيات للقطاع في منتصف عام 2024.
- 120- وفي مجال إدماج المهاجرين أجريت، خلال حزيران/يونيه 2023، مشاورات عامة استعداداً لإطار حوكمة الاندماج الوطني الثاني، المقرر لأواخر عام 2023.

## حاء - حرية الرأي والتعبير وحماية الصحفيين (التوصيات 110-45-54 و 111-25 و 111-26 و 111-27)

### سلامة الصحفيين وحرية الإعلام

- 121- تستمر التحقيقات في مقتل دافني كاروانا غاليزيا، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، أصدرت المحكمة إدانتين أخريين تتعلقان بالشخصين المتبقيين اللذين تم استدعاؤهما في عام 2017، وحكم على كل منهما بالسجن لمدة 40 عاماً.
- 122- وضاعفت مالطة جهودها لتعزيز استقلال وسائل الإعلام والحد من الضغط والرقابة المفروضة عليها من خلال سن قانون الإعلام والتشهير في عام 2018 وإلغاء قوانين الإعلام السابقة بموجب قانون الصحافة. وقد أنشأ ذلك إطاراً قانونياً جديداً لقانون الإعلام والقذف والتشهير بموجب القانون المالطي، بعد مشاورات مكثفة مع مكتب ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائل الإعلام. وعزز التشريع الحق في حرية التعبير من خلال إلغاء التشهير الجنائي من قانون وسائل الإعلام المالطي

والقانون الجنائي، وإدخال الضرر المدني الجديد المتمثل في التشهير، وتنظيم خدمات الإعلام والأحداث الجارية على شبكة الإنترنت. في حالة الدعاوى المرفوعة بسبب تصريحات تشهيرية مزعومة، يجب على المدعي الآن تقديم دليل على حدوث ضرر جسيم أو احتمال حدوث ضرر جسيم. وينص القانون الجديد بالتفصيل على عدة دفوع لم تتم الإشارة إليها إلا بشكل طفيف بموجب القانون السابق والتي تم تطويرها وتحويلها من خلال أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ومن بين هذه القضايا الدفاع عن الرأي الصريح غير المتحيز. وللقضاء على إمكانية إقامة دعاوى قضائية ضد المشاركة العامة، أدخلت بعض الأحكام المناهضة للمطالبة بالمشاركة العامة فيما يتعلق بمباشرة إجراءات التشهير المدني في مالطة ضد العاملين في وسائل الإعلام. في الواقع، ذلك يلغي تقديم منكرات احترازية ضد الصحفيين ورفع دعاوى قضائية متعددة ضد صحفي على نفس الوقائع. بالإضافة إلى ذلك، في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022، قدمت الحكومة ثلاثة مشاريع قوانين في مجلس النواب، هي:

- مشروع القانون 17: لجنة التوصية بتدابير حماية الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام والأشخاص العاملين في مجال الحياة العامة؛
- مشروع القانون 18: دستور مالطة (المعدل)؛
- مشروع القانون 19: حماية وسائل الإعلام والصحفيين (قوانين مختلفة) (تعديل).

123- ومشاريع القوانين هذه سوف تُدخل في جملة أمور أحكاماً تهدف إلى زيادة حماية طريقة الحياة الديمقراطية وسيادة القانون؛ وتعزيز الحقوق الأساسية المتمثلة في حرية التعبير والخصوصية وحرية الإعلام؛ وحماية الصحفيين وغيرهم من الإعلاميين من الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة.

124- وفي تموز/يوليه 2023، قُدم إلى الحكومة تقرير من لجنة الخبراء المعنية بالإعلام، وهو جزء من عملية تشاور عامة أوسع نطاقاً تسبق الخطوات التالية للعملية التشريعية.

125- ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أدرجت قوات الشرطة المالطية التدريب على العلاقات مع وسائل الإعلام كجزء من تدريب شرطة مالطة أثناء الخدمة. ويشترك في ذلك مكتب الاتصالات التابع لقوات الشرطة المالطية ومعهد الصحفيين المالطيين.

## طاء - إقامة العدل (التوصيات 110-40 و 110-43-44)

### تسريع العمليات القضائية

126- تعمل قاعة جديدة في محكمة الأسرة منذ عام 2023. وأطلقت وزارة العدل مشاورات عامة حول إجراءات الإحالة، وسيتم الانتهاء منها في غضون فترة أقصاها سنة.

127- وزاد العدد الحالي لأعضاء السلطة القضائية وحتى نهاية شباط/فبراير 2023 وبلغ العدد التكميلي رئيس قضاة واحداً و25 قاضياً و25 عضواً في هيئات قضائية. وهذا يمثل زيادة كبيرة مقارنة بعام 2020<sup>(62)</sup>. وعُيّن أحد القضاة المعيّنين حديثاً في محكمة الأسرة بحيث يتسنى معالجة القضايا المتعلقة بالعنف العائلي بمزيد من الكفاءة والفعالية.

128- وستجرى مناقشات بهدف تحسين نظام الإخطار بالأفعال. وفي غضون ذلك، تعمل وكالة خدمات المحاكم على وضع نظام جديد لإدارة معلومات المحكمة من شأنه أن يُلبي احتياجات أساليب الإخطار الأكثر كفاءة. وهذا جزء من استراتيجية العدالة الرقمية التي أطلقتها وزارة العدل.

129- مالطة حالياً بصدد وضع اللمسات الأخيرة على آخر نسخة من نسخ إثبات جدوى المفهوم<sup>(63)</sup> بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي لنسخ جميع الأدلة وتحويلها من الكلام إلى نص. وإثبات الجدوى هذا يعجل العملية بنسبة 33-50 في المائة. في مجال العدالة الجنائية، تجري عملية الرقمنة ويتم إرسال الإجراءات الجنائية التي وُضعت اعتباراً من 28 شباط/فبراير 2023 إلى مكتب المدعي العام في شكل رقمي.

130- وفي نيسان/أبريل 2023، تم إطلاق مشاوره عامة فيما يتعلق بإصلاح إجراءات الإحالة التي تتوخى الانتهاء من هذه الإجراءات في غضون فترة أقصاها عام واحد.

131- وعقب النقل التدريجي لقرار المقاضاة من الشرطة إلى النائب العام، يجري البت في القضايا التي يحاكمها مكتب المدعي العام أمام المحاكم ذات الاختصاص الجنائي في إطار زمني أقصر. وتشكل الإصلاحات في مجال العدالة الجنائية لمعالجة طول إجراءات الإحالة أولوية. ولتعزيز التخصص، وضع مكتب المدعي العام هيكلاً داخلياً منقحاً يعالج بموجبه المدعون العامون مجالات محددة من القانون على أساس متسق، بمنأى عن النهج العام. ومن أجل تعزيز عنصر التدريب في المكتب، عين مدير تدريب في عام 2023 لتقييم الاحتياجات التدريبية لكل مدع عام من أجل التدريب الفردي المصمم خصيصاً. وخلال شهر شباط/فبراير 2023، تم إطلاق الخطة الاستراتيجية والتشغيلية لمكتب المدعي العام. وتحدد الخطة أسباب التحديات وتعالجها بشكل عملي وتوفر خارطة طريق عملية للتدابير الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية.

## ياء - الصحة (التوصيات 70-110 و 82-84 و 110-72)

### القانون رقم 22 لسنة 2023

132- حتى وقت قريب، كان إنهاء الحمل غير قانوني في جميع الظروف، لذلك في حالة التدخل الطبي لإنقاذ حياة امرأة تعاني من مضاعفات أثناء الحمل، كان من الممكن أن تخضع الأم ومعها الأطباء لإجراءات جنائية بموجب تفسير هذا القانون. وفي هذه الحالات، تبذل كل الجهود لإنقاذ كل من الأم والطفل من خلال ممارسة الأثر المزدوج، ومع ذلك لا توجد أحكام قانونية لحماية الأم والأطباء المعالجين إذا كان التدخل الطبي مطلوباً لإنقاذ حياة المرأة.

133- وعدل مشروع قانون تم التصويت عليه في البرلمان في حزيران/يونيه 2023 القانون الجنائي لينص على استثناء للظروف التي يتدخل فيها الطبيب لإنقاذ حياة امرأة تعاني من مضاعفات أثناء حملها. ويتوقع مشروع القانون سيناريو هين منفصلين:

- خطر فوري: في حالة المرأة الحامل التي تعاني من مضاعفات طبية قد تعرض حياتها لخطر فوري، يتم التدخل الطبي على الفور لإنقاذ حياة المرأة. وفي مثل هذه الحالات، إذا تقرر أن الجنين قابل للحياة، تبذل كل الجهود لضمان الولادة الآمنة؛
- الصحة في خطر شديد قد يؤدي إلى الوفاة: في الحالات التي تعاني فيها المرأة من مضاعفات طبية قد تعرض حياتها للخطر أو صحتها لخطر شديد قد يؤدي إلى الوفاة. إن التركيز على كلمة "قد" مهم لأن المهنيين الصحيين لن يضطروا إلى الانتظار حتى تكون المرأة على وشك الموت للتدخل. سيسمح هذا التعديل للمهنيين الطبيين بالتدخل لتجنب تفاقم حالة المرأة، مما قد يؤدي إلى مزيد من المضاعفات. ولأول مرة، سيمنح القانون المهنيين الطبيين الحماية الكاملة للقيام بمثل هذه التدخلات.

### الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية<sup>(64)</sup>

134 - عُُدل قانون حماية الأجنة مرة أخرى للسماح بمزيد الوصول إلى تنظيم الأسرة للأفراد المصابين بمرض وراثي. وُحُدث القانون ليشمل تسع حالات أحادية المنشأ يمكن أن تخضع الآن للاختبار الوراثي للجينات قبل زراعتها في حالة الأمراض الوراثية<sup>(65)</sup>. وبالتالي، فإن الأفراد الذين لم يخططوا في السابق للحمل لأن المرض يسري في الأسرة، يمكنهم الآن اختبار البويضات أو الأجنة لهذه الحالات التسع، ولهم فقط أن ينقلوا الأجنة الخالية من الجينات المعنية.

### التثقيف والعلاقات الجنسية

135 - يقوم فريق عامل يضم أصحاب المصلحة من وزارتي الصحة والتعليم وممثلين من جميع القطاعات التعليمية بمراجعة نظام التثقيف والعلاقات الجنسية الحالي الذي يتم تدريسه في المدارس. ومن المقرر إجراء تحليل لحالة التثقيف والعلاقات الجنسية التي يتم تدريسها في المدارس الابتدائية والثانوية المالطية في نهاية عام 2023.

### كاف - كبار السن (التوصية 69-110)

136 - في كانون الثاني/يناير 2023، أطلقت وزارة الشيخوخة النشطة السياسة الاستراتيجية الوطنية للشيخوخة النشطة للفترة 2023-2030 التي تركز على ضمان حصول جميع كبار السن في المجتمع على خدمات في كنف الكرامة وبأسعار معقولة ومتاحة بسهولة. وتعمل الوزارة مع كيانات مختلفة في مرحلة التنفيذ مع وضع أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لمثل هذه التدابير<sup>(66)</sup>.

### خامساً - الاستنتاج

- 137 - يسلط هذا التقرير الضوء على التقدم الملحوظ المحرز في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- 138 - وتظل مالطة ملتزمة بنظام قوي وفعال متعدد الأطراف لحقوق الإنسان يرصد بنزاهة تنفيذ جميع الدول لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.
- 139 - ومالطة مصممة على مواصلة جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وعالميتها، وتظل ملتزمة بمواصلة العمل من أجل زيادة تعزيز هذه الحقوق، وزيادة التوعية من خلال التعليم.

### Notes

<sup>1</sup> Identity Malta is responsible for citizens' identity management and the implementation of migration processes. It offers a specialized public service in matters relating to acts of civil status, eID cards, epassports, visas, expatriates' affairs and the registration of public deeds.

<sup>2</sup> <https://www.fatf-gafi.org/en/publications/High-risk-and-other-monitored-jurisdictions/Increased-monitoring-june-2022.html#Malta>

<sup>3</sup> FIAU – Financial Intelligence Analysis Unit.

<sup>4</sup> More information on the FIAU Strategy document can be found here: <https://fiaumalta.org/wp-content/uploads/2022/11/FIAU-Strategy-2023-2026.pdf>

<sup>5</sup> CASPAR – Compliance and Supervision Platform for Assessing Risk.

<sup>6</sup> REQs – Risk Evaluation Questionnaires.

<sup>7</sup> Suspicious Transactions Reports / Suspicious Activity Reports.

- <sup>8</sup> With respect to detection and investigation of potential breaches, the Cash Restriction Section set up secure channels to receive information about known/suspected breaches of the Regulations from subject persons through goAML as well as from external sources i.e. the general public through the online reporting mechanism available on the FIAU's website: <https://fiaumalta.org/report-suspicious-cash-transaction>
- <sup>9</sup> FIAU's core analytical system.
- <sup>10</sup> Malta Information Technology Agency.
- <sup>11</sup> CBAR – Centralised Bank and Payment Account Register.
- <sup>12</sup> Such as EU Directive 2019/1153.
- <sup>13</sup> Committee of Experts on the Evaluation of Anti-Money Laundering Measures and the Financing of Terrorism.
- <sup>14</sup> [Malta's progress in strengthening measures to tackle money laundering and terrorist financing \(fatf-gafi.org\)](https://fatf-gafi.org).
- <sup>15</sup> Public procurement; financial services, products and markets, and prevention of money laundering and terrorist financing; product safety and compliance; transport safety; protection of the environment; radiation protection and nuclear safety; food and feed safety, animal health and welfare; public health; consumer protection; protection of privacy and personal data, and security of network and information systems.
- <sup>16</sup> A public disclosure refers to a person disclosing information and making it available in the public domain, such as posting it on the internet.
- <sup>17</sup> L.N. 241 of 2022.
- <sup>18</sup> Chapter 581 of the Laws of Malta.
- <sup>19</sup> Launched in August 2023 and is coordinated by MSPC.
- <sup>20</sup> GMU – Gender Mainstreaming Unit.
- <sup>21</sup> Aġenzija Appoġġ offers quality psycho-social welfare services to individuals and families inclusive of all diversities through empowering, advocating and safeguarding the well-being of these persons.
- <sup>22</sup> IMC – Inter Ministerial Committee.
- <sup>23</sup> CC 04/2023: 'Award of Service Contracts and Pegged Rates (2023)' – [https://contracts.gov.mt/en/Circulars/2023/Documents/Circ04\\_2023.pdf](https://contracts.gov.mt/en/Circulars/2023/Documents/Circ04_2023.pdf),  
CC 05/2023: 'Award of Service Contracts and Pegged rates (2023)-Salary Scales 19 and 20' – [https://contracts.gov.mt/en/Circulars/2023/Documents/Circ05\\_2023.pdf](https://contracts.gov.mt/en/Circulars/2023/Documents/Circ05_2023.pdf). Pegged Rates Contracts Circulars are generally published yearly based on the agreed rates in the Public Service Collective Agreement, the Annual Cost-of-Living Adjustment (COLA) entailment of the Budget as well as any associated arrangements/increments announced by the Government of Malta. The applicable services are also updated as necessary.
- <sup>24</sup> Including cleaning, street sweeping, health attendants, waste collectors, home helpers, care workers, nurses, receptionists, clerical workers, customer care support officers, tradesmen and security guards.
- <sup>25</sup> ESPD is the European Single Procurement Document which consists of an updated self-declaration as preliminary evidence in replacement of certificates issued by public authorities or third parties confirming that the relevant economic operator fulfils the following conditions:  
(a) it is not in one of the situations referred to in Part VI in which economic operators shall or may be excluded;  
(b) it meets the relevant selection criteria that have been set out pursuant to regulation 217 [of SL 601.03]; and  
(c) where applicable, it fulfils the objective rules and criteria that have been set out pursuant to regulation 237 [of SL 601.03].
- <sup>26</sup> This is regulated by Subsidiary Legislation 217.17 of the Laws of Malta, which transposes EU Directive 2004/81/EU.
- <sup>27</sup> Training organised by the "Fifth South Program South Programme and the Bodies Support Program" of the Council of Europe in Tunisia in January 2023.
- <sup>28</sup> The latter is the designated local authority responsible for assisting identified and potential victims of human trafficking, regardless of whether they wish to file an official police report or not, by providing shelter and aid from a purely humanitarian perspective.
- <sup>29</sup> CM/Rec(2022)21.
- <sup>30</sup> Aġenzija Sapport is the National Agency that provides professional and innovative services to enhance the quality of life of persons with disability in Malta. It became an autonomous agency in 2016 through a Legal Notice (L.N. 104 of 2016).

- <sup>31</sup> Lenti programme - <https://www.2iltid.com/projects/lenti/>
- <sup>32</sup> <https://humanrights.gov.mt/en/Documents/Gender%20Equality.pdf>
- <sup>33</sup> 1. Strengthening of Institutional Mechanisms for Gender Mainstreaming & Gender Equality 2. Guarantee equal access to employment in all sectors, combat segregation & ensuring Equal Pay for Work of Equal Value 3. Enhancing women's economic independence 4. Strengthening the principle of gender equality & mainstreaming in the education system and challenging gender stereotypes 5. Promoting co-responsibility & balance of work, private and family life 6. Achieving gender balance in political & public decision making 7. Promoting gender equality in social wellbeing & healthcare policies 8. Eliminate gender imbalance in the field of justice by addressing gender bias and gender stereotypes.
- <sup>34</sup> The pilot project will commence during the 2023/2024 scholastic year.
- <sup>35</sup> The Equality Mark is a certification awarded to companies / organisations that make gender equality one of their values and whose management is based on the recognition and promotion of the potential of all employees irrespective of their gender and caring responsibilities.
- <sup>36</sup> Through Article 52A of the Maltese Constitution.
- <sup>37</sup> (Cap. 354 of the Laws of Malta)
- <sup>38</sup> from 51.7% in 2013 to 74.1% per cent in 2022.
- <sup>39</sup> Eurostat-  
[https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/LFSA\\_ERGAN\\_\\_custom\\_7189378/default/table?lang=en](https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/LFSA_ERGAN__custom_7189378/default/table?lang=en)
- <sup>40</sup> Malta's Public Employment Services.
- <sup>41</sup> <https://secure.etc.gov.mt/teststagingenvironment/schemes-jobseekers/vaste>
- <sup>42</sup> LSF – Lino Spiteri Foundation.
- <sup>43</sup> A claim for refund should be made for each individual employee/each child as follows:
- Fifty per cent (50%) or four (4) weeks of the entitlement paid for parental leave up to when the child is four (4) years of age.
  - Twenty-five per cent (25%) or two (2) weeks of the entitlement paid for parental leave up to when the child is between five (5) and six (6) years of age and
  - Twenty-five per cent (25%) or two (2) weeks of the entitlement paid for parental leave up to when the child is between seven (7) and eight (8) years old.
- <sup>44</sup> Both schemes are currently closed but Jobsplus intends to reopen the schemes under the new programming period 2021-2027.
- <sup>45</sup> Free Childcare is terminated once the child is eligible to enrol into Kindergarten 1 provided by the State.
- <sup>46</sup> Notwithstanding the end of the project, job brokerage services, guidance, and job search assistance, will continue to be offered to migrants. Migrants who are interested in pursuing language training / work exposure will still be allowed to do so by following Jobsplus' ongoing courses/schemes.
- <sup>47</sup> [NSO Malta | Malta Skills Survey 2022: Preliminary Report – NSO Malta \(gov.mt\)](#).
- <sup>48</sup> via the Technical Support Instrument.
- <sup>49</sup> Maltese and English.
- <sup>50</sup> Activities include: 'Making Friends-Bringing Friends Clubs' – education against any forms of racism from an early stage; Language to Go' – Summer Intensive Language Courses for learners who are still struggling with languages of schooling in Malta; Recruitment of Community Liaison Workers who act as a bridge between home and school; The setting up of an online tool for learning Maltese as a foreign language and the refurbishment of premises to house the Migrant Learners' Unit where support services are provided; An induction programme to migrants who do not yet communicate in basic Maltese and English.
- <sup>51</sup> Klabb 3-16 is an after-school non-formal educational programme which operates also during school holidays.
- <sup>52</sup> These initiatives were part of the EU co-funded project 'Empowerment for Diversity (2020-2022).
- <sup>53</sup> Information available at this link:  
[https://ncpe.gov.mt/en/Documents/Projects\\_and\\_Specific\\_Initiatives/Empower%20for%20Diversity/E4D\\_Research\\_report.pdf](https://ncpe.gov.mt/en/Documents/Projects_and_Specific_Initiatives/Empower%20for%20Diversity/E4D_Research_report.pdf)
- <sup>54</sup> Analysis available here:  
[https://ncpe.gov.mt/en/Documents/Projects\\_and\\_Specific\\_Initiatives/Empower%20for%20Diversity/E4D\\_Workshops\\_report.pdf](https://ncpe.gov.mt/en/Documents/Projects_and_Specific_Initiatives/Empower%20for%20Diversity/E4D_Workshops_report.pdf)

- <sup>55</sup> Report available here:  
[https://ncpe.gov.mt/en/Documents/Projects\\_and\\_Specific\\_Initiatives/Empower%20for%20Diversity/Capacity\\_Building\\_training\\_sessions\\_report.pdf](https://ncpe.gov.mt/en/Documents/Projects_and_Specific_Initiatives/Empower%20for%20Diversity/Capacity_Building_training_sessions_report.pdf)
- <sup>56</sup> Act LV of 2016 as amended by Act XIII of 2023.
- <sup>57</sup> <https://www.parlament.mt/14th-leg/bills/bill-045-affirmation-of-sexual-orientation/>
- <sup>58</sup> Addressing Bullying Behaviour in Schools - <https://migrantlearnersunit.gov.mt/wp-content/uploads/2023/01/Addressing-Bullying-Behaviour-in-Schools.pdf>
- <sup>59</sup> <https://humanrights.gov.mt/en/Documents/Publications/english%20policy%20doc%20online.pdf>
- <sup>60</sup> The Hate Crime Unit.
- <sup>61</sup> IMC - Inter-ministerial Committee. The IMC-AR is composed of high-level public officers from all nineteen ministries as well as NCPE and representatives of the Anti-Racism Platform, thus aiding in the establishment of frameworks for dialogue and co-operation with members of minority groups and their representative organisations.
- <sup>62</sup> 1 Chief Justice; 21 Judges; 21 Magistrates in January 2020.
- <sup>63</sup> Proof of concept.
- <sup>64</sup> Information on contraception and SRHR can be found here - <https://sexualhealth.gov.mt/> - and on social media sites run by the Health Promotion and Disease Prevention Directorate.
- <sup>65</sup> PGTM – Pre-implantation Genetic Testing for Monogenic diseases.
- <sup>66</sup> More information at: <https://mfaa.gov.mt/wp-content/uploads/2022/11/NSPActiveAgeing2023-30.pdf>
-